جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة المائية التركية نحو المنطقة العربية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلـــــوم السياسية

تخصص دراسات إقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالبة :

- فـــــاخت مروة
مـــــراد

إشراف الأستاذ :

- شحمـــــاط

الإسم واللقب	الجامعة	الصّفة
أ/عباس سهام	جامعة 20 أوت 1955	رئيسا
أ/شحماط مراد	جامعة 20 أوت 1955	مشرفا و مقرراً
أ/قربوع زهية	جامعة 20 أوت 1955	مناقشا

السنة الجامعية : 2017/2016 م

الموافق لـ 1438/1437 هـ

شكر و تقدير

قبل كل شيء أحمد الله عز وجل الذي أنعمنا بنعمة العلم ووفقني إلى بلوغ هذه الدرجة

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة ،كما أخص بالشكر الجزيل الأستاذ شحماط مراد الذي تكبد مشاق الإشراف على عملي هذا ،ولم يبخل علي بتوجيهاته القيمة وإرشاداته الصائبة وتتبع مستجدات هذه المذكرة من بدايتها إلى نهايتها .

وأخص بالشكر الجزيل كل أساتذتي وزملائي تخصص دراسات إقليمية في العلاقات الدولية دفعة 2017 م.كما أخص بالذكر شكر غنية التي ساعدتني في هذا العمل .

الإهداء

الحمد لله الأول ليس قبله شيء والآخر ليس بعده شيء .

إلى أعز ما أملك في الدنيا إلى الذين سهروا من أجل راحتي وتعبوا من أجل نجاحي إلى من حفظوني في صدورهم بدعائهم، إلى الوالدتان الغاليتين،وأبي العزيز أطال الله في عمرهم.

إلى كنوز الحياة و سواعد الزمان أخواتي :فيروز ، كريمة،أسماء ، ريمة وأخي العزيز نجم الدين .

إلى من يدخل البهجة والسرور في قلبي أبناء أخواتي :أحمد خليل ،يوسف،سندس ،محمد أمين .

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا الجهد المتواضع .

إلى صديقتي وأختي هاجر،إلى صديقات الدرب :هدى ،مريم ، يسرى ، نهاد ، رانية ، بسمة،نبيلة.

إلى كل زملائي بتخصص دراسات إقليمية في العلاقات الدولية، دفعة 2017.

إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

خطة الدراسة :

مقدمة:

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية:

المبحث الأول:العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية:

المطلب الأول: العامل الجغرافي.

المطلب الثاني: العامل التاريخي.

المطلب الثالث: العامل الإقتصادي .

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية:

المطلب الأول :الأمن القومي .

المطلب الثاني : التكامل الداخلي.

المطلب الثالث: المكانة الإقليمية.

الفصل الثاني:الواقع المائي في كل من تركيا وسوريا والعراق:

المبحث الأول:الأوضاع المائية في تركيا وسوريا والعراق:

المطلب الأول: الوضع المائي في تركيا.

المطلب الثاني: الوضع المائي في سوريا.

المطلب الثالث: الوضع المائي في العراق.

المبحث الثاني: إنعكاسات المشاريع المائية التركية على سوريا والعراق

المطلب الأول: العواقب المترتبة عن مشروع الغاب على سوريا والعراق.

المطلب الثاني: العواقب المترتبة عن مشروع أنابيب السلام.

المطلب الثالث: الصراع حول المياه بين تركيا والعراق وسوريا.

الفصل الثالث: العلاقات المائية ما بين تركيا والعراق وسوريا التحديات و الأفاق

المبحث الأول : الإتفاقيات المائية بين تركيا والعراق وسوريا

المطلب الأول: الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات

المطلب الثاني:هيمنة تركيا وتجاهل الإتفاقيات

المبحث الثاني: التحديات وإستراتيجيات المواجهة في ظل تفاقم أزمة المياه

المطلب الأول: تحديات الأمن المائي في المنطقة العربية

المطلب الثاني:إستراتيجية المواجهة

المبحث الثالث: دور المياه في العلاقات المستقبلية التركية العربية:

المطلب الأول: سيناريو الصراع

المطلب الثاني:سيناريو التعاون

المطلب الثالث:السيناريو المرجح

الخاتمة

مقدمة:

يعتبر الماء عنصر ضروري لإستمرارية الحياة وديمومتها ، فقد قامت الحضارات و إزدهرت على ضفاف الأنهار وروافدها فلا يستطيع أحد تجاهل دور النيل في الحضارة المصرية ، ونهري دجلة و الفرات في حضارة بلاد ما بين النهرين ، فالماء أساس الحياة فلا غنى لنا عنه في كل ميدان يتعامل معه الإنسان وبدون الماء يتعطل الإنتاج الإنساني ولا يمكن بدونه العيش للإنسان أو الكائنات الحية الأخرى، وتعاني المنطقة العربية من ندرة المياه ويرجع ذلك لوقوعها في منطقة جافة وشبه جافة من الكرة الأرضية ومع نمو السكان وفي الوطن العربي فإن مشكلة الندرة تتفاقم كنتيجة حتمية لتزايد الطلب على المياه لتلبية الاحتياجات الزراعية والصناعية و المنزلية ، ولا تقتصر مشكلة المياه في الوطن العربي على الندرة وإنما تمتد إلى مصادر المياه فالأنهار العربية الكبرى تنبع من دول غير عربية وتجري وتصب في دول عربية مما يعطي لدول المنبع ميزة جيوبوليتيكية في مواجهة الدول العربية ،وتعتبر تركيا من الدول المجاورة جغرافيا للمنطقة العربية والتي ينبع منها نهرا دجلة والفرات مما يجعل المياه سلاح سياسي و اقتصادي تستغله للضغط على الدول العربية التي يمر ويصب فيه النهرين مستغلة وضعها المائي، إذ تعتبر قضية المياه و الأمن المائي من القضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالقضايا السياسية والاقتصادية و الأمنية ، وأي خلل في الجانب المائي سوف يؤدي إلى خلل في الأمن الغذائي و كل هذا يهدد الأمن القومي .

الإشكالية:

نظرا لما تكتسبه قضية المياه من أهمية في العلاقات الدولية على المستوى الإقليمي في المنطقة العربية، بالإضافة إلى الوضع المعقد والشائك للعلاقات العربية التركية في الجانب المائي وتتضاعف أهمية المياه نتيجة للنتائج ذات الطابع الإستراتيجي والسياسي التي تحققها تماشيا مع التي تمارسها دولة المنبع ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:كيف يؤثر البعد المائي في صياغة السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية؟

التساؤلات الفرعية للدراسة:

إن الإشكالية دائما ما تنتهي بسؤال شامل بحيث يحدد المسائل الجوهرية المهمة في الموضوع، ولكي نبرز مختلف جوانب هذه الإشكالية بثغراتها المختلفة قمنا بطرح جملة من التساؤلات نذكر منها:

1. هل أثرت تركيا بتوظيف مقوماتها في سياستها الخارجية على المنطقة العربية ؟
2. ما هي إنعكاسات الوضع المائي التركي ومشاريعها التنموية على سوريا والعراق؟
3. ماهو دور المياه في العلاقات التركية العربية؟.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كون المياه عنصر هام في حياة البشر.إذ أنه عنصر وجودي وبدونه لا يمكن وجود الكائن البشري و إزدادت أهمية المياه لعدة أسباب منها:

- التزايد السكاني في المنطقة.
- وقوع المنطقة العربية في منطقة جافة و شبه جافة.
- إزدياد الإحتياج المائي نتيجة التطور الصناعي و التكنولوجي وعوامل تدني كفاءة إستخدام المياه في العالم العربي نتيجة للهدر والتبذير والتدهور البيئي ونوعية المياه التي ترتفع فيها نسبة الملوحة خاصة المياه الموجودة في باطن الأرض ،بالإضافة إلى وجود عامل سلبي وهو أن نهر دجلة و الفرات ينبع من دولة غير عربية تستغل هذا العامل في تحديد سياساتها ،وعدم إلتزامها بالقانون الدولي وإعترافها بأحقية سوريا والعراق في النهرين.

وتتضمن أهمية الدراسة ناحيتين ناحية علمية وناحية عملية نذكرها كالآتي:

- الأهمية العلمية: تكمن في إسهامها في توضيح الكثير من المؤشرات للباحثين في الشؤون الدولية، فيما يخص دور البعد المائي في السياسة الخارجية التركية

اتجاه المنطقة العربية وأثر هذا البعد في العلاقات العربية التركية والعلاقات التركية والسورية العراقية بشكل خاص.

- الأهمية العملية:

توفر الدراسة عمليا فرصة للدارسين و المهتمين بالشأن الإقليمي للإطلاع على السياسة الخارجية التركية في إطار البعد المائي.

مبررات البحث:

1. الميل الشخصي لموضوع البحث لأنه يتماشى وطبيعة التخصص دراسات إقليمية في العلاقات الدولية حيث حددنا الإقليم المتمثل في المنطقة العربية ودراسة طبيعة العلاقات مابين دول المصب ودول المنبع.
2. الرغبة في التعرف والتعمق والإحاطة بالأوضاع المائية لكل من تركيا و العراق وسوريا وتأثير المشاريع التركية على هذه الدول.
3. التعرف على سياسات تركيا اتجاه المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي.

أهداف البحث:

1. معرفة العوائق والصعوبات التي تواجه المنطقة العربية في الجانب المائي.
2. معرفة دور المياه في الجانب السياسي.

3. التعرف على تأثير تركيا على سوريا والعراق في إطار البعد المائي.

4. التعرف على إستراتيجيات المواجهة لسياسات تركيا المائية.

المقاربة المنهجية:

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المناهج والمقتربات لتحليل والوصول إلى أهداف الدراسة :

- **مقترب الدور**:

يختص في دراسة وتحليل السياسي الخارجي لتركيا من أجل تفسير سبب الإختلاف في السلوكيات الخارجية للدول رغم التشابه بعض الأحيان في مصادر القوة استخدام ويعبر الدور عن مجموعة من الوظائف المحورية التي تقوم بها تركيا في فترة زمنية معينة ،وهذا يتطلب ثلاثة جوانب رئيسية:

- تحديد مركزها في العلاقات الدولية .
- توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه.
- تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.

وعليه فنظرية الدور تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للدول اتجاه بيئتها الإقليمية وهي المنطقة العربية.

- **المنهج التاريخي**:

يأتي استخدام هذا المنهج من أجل الوقوف على مجمل التطورات التي رافقت السياسة المائية التركية اتجاه المنطقة العربية، ومدى تأثيرها في العلاقات العربية التركية ولكي نفهم الحاضر على ضوء أحداث الماضي ونتمكن من التنبؤ بالمستقبل لأن الماضي يتضمن الحاضر والحاضر يتضمن المستقبل.

- **المنهج الإحصائي**:

الذي قمنا من خلاله بدراسة مجموعة من الجداول و المخططات الخاصة بالموارد المائية و المشاريع المائية للوصول إلى إستدلالات .

فرضيات الدراسة :

و كإجابة مؤقتة عن أسئلة الدراسة طرحنا الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى**: تركيا توظف مقوماتها و روابطها بالمنطقة العربية لتحقيق أهدافها.

- **الفرضية الثانية**:الطموحات التنموية والسياسة التركية المرتبطة بنهري دجلة و الفرات تؤدي في أغلب الأحيان إلى توترات ما بين سوريا والعراق وتركيا.
- **الفرضية الثالثة**: تجاهل تركيا للإتفاقيات والقانون الدولي للأنهار هدفه توظيف ورقة المياه كورقة ضاغطة لتحقيق أغراض سياسية.

الإطار المكاني للدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على تحليل ودراسة دور البعد المائي كمصدر لصياغة السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية، وبالأخص تركز الدراسة على تركيا وسوريا والعراق بما أن نهرا دجلة والفرات ينبعان من تركيا و يمران بالعراق وسوريا.

هيكل البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول ،تناول الفصل الأول السياسة الخارجية نحو المنطقة العربية وذلك بتناوله العوامل التي تؤثر في العلاقات التركية العربية من خلال التركيز على أهم العوامل والروابط التي تربط تركيا بالمنطقة ،كما تناول الفصل أهداف السياسة الخارجية التركية وما تطمح تركيا لتحقيقه من حفظ لأمنها و إستقرارها وتحقيق مكانة إقليمية.

أما الفصل الثاني الذي بعنوان الواقع المائي في كل من سوريا و العراق وتركيا، حيث يغطي هذا الفصل الأوضاع المائية لكل من تركيا والعراق وسوريا من

مصادر المياه لدول هذه المنطقة.كما يبين هذا الفصل المشاريع المقامة على نهري دجلة والفرات من قبل تركيا وسوريا والعراق، ثم يتناول الآثار السلبية للمشاريع المائية بالنسبة لسوريا والعراق.

أما الفصل الثالث الذي بعنوان العلاقات المائية التركية العربية فيتعامل مع مشكلة المياه على أنها مشكلة متعددة الأبعاد.كما يبين العجز المائي وكيفية التعامل معه في المنطقة العربية.كما يغطي الفصل الإتفاقيات المائية بينهما ومن خلال نظرة تحليلية لمعرفة تطور العلاقات العربية التركية في ظل المستجدات الإقليمية والدولية تناول الفصل مستقبل العلاقات العربية التركية.

الدراسات السابقة:

من البديهي أن الدراسات السابقة لها فائدة بالغة، من خلال تقديم معلومات للباحثين، ومن بين الدراسات التي نجدها قريبة إلى بحثنا نذكر:

1. رمزي سلامة ،**مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية**، (الإسكندرية:منشأة المعارف،2001) تناول الكتاب أربعة فصول تحدث في الفصل الأول عن نصيب الفرد من المياه في الوطن العربي ، أما الفصل الثاني فبين فيه مشكلة المياه في حوض النيل وفي الفصل الثالث تم التكلم عن مشكلة المياه في حوضي النيل والفرات،وفي الفصل الرابع تناول أزمة المياه في حوض الأردن.

2. عدنان حميد و خلف الجراد،"الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي (دراسة إقتصادية إحصائية سكانية وسياسية لواقع تطور مسألة

المياه في الوطن العربي و إنعكاساتها على الأمن المائي العربي)"،مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية،العدد الثاني،2006.يتناول البحث مسألة المياه في الوطن العربي ،ويتطرق لمشكلة نهر النيل ونهري دجلة والفرات وجذور إشكالية المياه في الشرق الأوسط بالإضافة إلى الدور الخطير لكل من إسرائيل وتركيا في السعي للهيمنة على المياه العربية.

3. صخر علي السليحات،"دور المياه في إثارة النزاع في الشرق الأوسط دراسة حالة تركيا ،العراق،سوريا"،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط،2014) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المياه في إثارة النزاع في الشرق الأوسط من خلال دراسة حالة تركيا والعراق وسوريا ،وإستندت الدراسة على أن هناك إرتباط وثيق مابين العامل المائي مع البعد السياسي في إثارة النزاع وفي تحديد طبيعة العلاقات مابين الدول الثلاث.

الفصل الأول:السياسة الخارجية التركية ا تجاه المنطقة العربية:

تتحكم مجموعة من العوامل في السياسة الخارجية التركية اتجاه بيئتها الإقليمية والدولية هذه العوامل المتمثلة في قدرات وإمكانيات الدول الطبيعية والبشرية وخصوصية الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية والدينية بالبيئة الإقليمية ، بالإضافة إلى عوامل أخرى التي تخول الدولة بالقيام بأدوار فعالة على المستويين الدولي والإقليمي ،عن طريق التوظيف الأمثل لمقدرات وإمكانيات الدولة بما يخدم مصالحها و يحقق أهدافها والتي يضعها أي صانع قرار في السياسة الخارجية التركية عند صناعة أي قرار يتعلق بقضية ما تهم الأمن القومي لتركيا فأي دولة تسعى لتحقيق أهدافها عن طريق سياستها الخارجية في إطار تقييم لقدرات وإمكانيات الدولة حتى يتم تهيئة البيئة الخارجية للتجاوب مع مخرجات السياسة الخارجية عندما تدخل مرحلة التنفيذ والتعرف على مدى انعكاسات النتائج المحققة ، ويعتبر تحديد الأهداف أمرا صعبا نظرا للبيئة المتقلبة و المتغيرة لكن هناك أهداف راسخة رغم التغيرات الحاصلة ،وسيتم من خلال هذا الفصل بيان أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية وأهم الأهداف المسطرة التي تسعى تركيا لتحقيقها من خلال توظيف هذه العوامل .

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية:

المطلب الأول:العامل الجغرافي:

"تلعب العوامل الجغرافية دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة وفي رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى اتجاهها "[1]، تقع جمهورية تركيا بين خطي 45 -26 من خطوط الطول الشرقية 34-43 من خطوط العرض الشمالية لها موقع جغرافي دولي تربط قلب آسيا بطرف أوروبا الشرقي ، ويتمتع موقعها ببعض الميزات الجغرافية التي لعبت ولا تزال تلعب دورا كبيرا في العلاقات الدولية كمضائق البوسفور والدردنيل التي تربط مياه البحر الأسود بمياه البحر المتوسط عبر بحر مرمرة[2] تمثل تركيا الطريق الذي يربط بين نقطتي الإرتكاز الحيويتين "القلب الشمالي ، والقلب الجنوبي الممتدين من الفولجا وشرق سيبيريا إلى إفريقيا ،وهكذا فتركيا حصلت بسبب موقعها القاري على أهمية خاصة في توجهات الدول العربية حيال القوى الإقليمية والدولية[3].

يمكن القول من خلال ما سبق أن تركيا من أكثر الدول تأثرا بموقعها الجغرافي ،وإدراكا منها لأهمية موقعها الجغرافي إبان الحرب الباردة طرحت وجهة نظرها القائلة :

---

[1] حسين بوقارة،**السياسة الخارجية** (الجزائر: دار هومة ،2012)،ص .77

[2] عبد الوهاب الكيالي ،**الموسوعة السياسية** ،ج[1]،(بيروت:دار الصمدي للنشر و التوزيع)،ص .701.

[3] أحمد يوسف الكيظان ، **تركيا في عهد حزب العدالة و التنمية** (عمان :دار امجد للنشر و التوزيع،2015) ص .148.

بأن موقعها الجغرافي يجعلها المفتاح إلى البحر المتوسط و الشرق الأوسط ، وانعكست أهمية الموقع الجغرافي في تركيا على أداء أدوارها ووظائفها في المحيط الإقليمي عن طريق فاعليتها في النظام الشرق أوسطي ودورها في المحيط الدولي ولهذا فإن الموقع الجغرافي لتركيا ،من خلال إطلالها على البحر المتوسط و حاجتها للنفط ساهم في تطوير دورها الإقليمي في النظام الشرق أوسطي الجديد انعكس على علاقاتها بالأقطار العربية [1]

"حيث تتحكم دول الجوار الغربي تركيا،إيران ،أثيوبيا ،بمواقع إستراتيجية حاكمة بالنسبة للدول العربية ولأمنها الوطني ،فتركيا في الشمال ولها سيطرة على مضيقي البوسفور والدردنيل، لذا فهي الممر البحري الوحيد بين البحرين الأسود والمتوسط،كما ذكرنا سابقا ،وهي مفتاح الصلة الغربية مع أوروبا ،إضافة إلى أنها الجناح الشرقي للحلف الأطلسي وأحد منافذ روسيا للوصول للمياه الدافئة كما أنها المنبع الذي يأتي منه مياه دجلة و الفرات ".[2]إذ أن نحو88 % من مصادر نهر الفرات و 87 % من نهر دجلة تقع داخل الأراضي التركية[3] ،وقد فرض الواقع الجغرافي لتركيا أن يكون موقعها ضمن هذه الرقعة التي يشكل العرب الجناح الجنوبي لها وتقع دولتان عربيتان رئيسيتان هما سوريا والعراق التي تشكلان بوابة تركيا للشرق الأوسط[4]، انظر الخريطة رقم 1:

---

[1] فرح عبد الكريم،"النزاع على المياه بين العراق و تركيا" (قسم العلوم السياسية ،جامعة الشرق أوسط،2014) ص 104.

[2] عمر الحضرمي، **العلاقات العربية التركية**، ط1 (عمان، دار جرجير للنشر و التوزيع.2010) ص. 169.

[3] أحمد يوسف الكيظان،مرجع سابق ،ص .181 .

[4] فرح عبد الكريم، مرجع سابق، ص.102.

الخريطة رقم (1): خريطة تركيا :

المصدر: www.turkey travel2.com/maps-arabic/

المطلب الثاني:العامل التاريخي:

" "مرت العلاقات بين العرب وتركيا بمراحل تاريخية طويلة وتشابكت فيها المصالح وإختلفت التوجهات، ولم تكن في مجملها هادئة ومستقرة لذلك فان فهم الحاضر يحتاج بالضرورة إلى تأمل الماضي"[1].

"بدأ الأتراك اتصالاتهم بالمحيط العربي تقوم على أجزاء إستراتيجية كبرى في العالم العربي ،منذ بداية القرن السادس عشر ينظر العثمانيون الى التاريخ العثماني من زاويتين متضادتين في كثير من أوجهها فمنهم من يرى العثمانيين سبب التخلف ومنهم من يرى العثمانية دولة الخلافة الاسلامية" [2]

ظهرت الدولة العثمانية على حساب الدولتين السلجوقية والبيزنطية وتغلبت على المحاولات الأوروبية ،في الدفاع عن بيزنطة حتى إستولت على القسطنطينية في عهد السلطان محمد الثاني عام 1453.حدث الخلاف المذهبي مع إيران التي كان يحكمها الصوفيون الذين أرادو نشر المذهب الشيعي في العراق فاستنجد أهل السنة بالدولة العثمانية.

فاشتعلت الحرب وإنتصروا عليهم ودخلوا عاصمتهم تبريز ثم تركوها ليتجهوا إلى مصر والشام المحكومة أنداك للمماليك ،فاتجه إلى حلب وقاتل زعيم المماليك فيها وإنتصر عليه

[1] مصطفى الفقي،"العرب و الأتراك منذ قديم" ،تم التصفح يوم 2017/03/11.الساعة 17:23 .الموقع:/.../www.alhayat.com/opinion/writers

[2] عمر الحضرمي ،مرجع سابق ،ص.203.

في معركة مرج دابق عام 1516 ثم زحف إلى مصر و استولى عليها عام 1517 بعد هذه المعركة وإستكملوا سيطرتهم على العراق بقيادة السلطان سليمان القانوني في عام 1534م[1].

"برز الإختلاف التاريخي بين العرب والأتراك مع مطلع القرن العشرين في معارضتهم التخلف والحكم المطلق وفي رؤيتهم للتقدم و الحريات والدستور، وحينها تزعم مصطفى كمال أتاتورك تلك المرحلة التاريخية التي جاءت بعد أن وضعت الحرب أوزارها وقاد حرب التحرير من أجل تخليص تركيا من المحتلين ، أي أنه بدا مدافعا عن الأتراك وحدهم[2]".

إستطاع مصطفى كمال أتاتورك ، أن يؤسس الجمهورية التركية الحديثة عام 1923،بعد حزب الإستقلال ،وتشكلت الجمهورية على أثر زوال الإمبراطورية العثمانية التي دام حكمها 600 عام في بداية الأمر كان هدف السياسة الخارجية التركية مند عام 1923 المحافظة على سلامة الجمهورية وحمايتها ، إذ خلال الحرب العالمية الثانية إتخذت موقف الحياد وعدم الدخول في الحرب بشكل مباشر وذلك عن طريق إتفاقيات ومعاهدات عديدة برمتها تركيا مع الدول المتحاربة ،وعند نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت

[1] اليسري راغب شراب،"تاريخ الخلافة العثمانية في الوطن العربي" ،تصفح الموقع يوم 2017/03/11،الساعة 18:45،الموقعhttp//:pulnil.alwatan.anvoce.com

[2] فرح عبد الكريم ،مرجع سابق ص.105.

السياسة الخارجية التركية تتجه نحو الغرب بحيث كانت أنقرة تأمل في إستخلاص أقصى الفائدة من هذا التوجه الجديد ولم تكن مهتمة بقضايا الشرق الأوسط [1].

أدت سيكولوجيا الإنسلاخ إلى انضمام كل من تركيا والدول العربية التي حصلت على إستقلالها في الثورات ضد الإستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ،إلى معسكري القطبية الثنائية ،في مواقع متعاكسة تركيا في طرف والدول العربية في طرف آخر مما أدى إلى فقدان هذه الدول الإستعداد لبناء سياسات إقليمية [2].

وما نلاحظه هو أن العلاقات التركية العربية منذ تأسيس الجمهورية التركية قد تأثرت بإفرزات البيئة الدولية والإقليمية والداخلية ،إضافة إلى إفرازات العلاقات البينية ،فلم تكن السياسة الخارجية التركية على صفة واحدة بل إنقسمت الى مراحل تميزت كل مرحلة عن أخرى إذ أن السياسة الخارجية التركية تتأثر وفق للمتغيرات في محيطها الداخلي والخارجي.

لكن التغير الجدري في أصول السياسات التركية المتبعة والتوجهات التكتيكية نحو العالم كان مند تولي حزب العدالة و التنمية ،ذي الجذور الإسلامية للسلطة السياسية في تركيا عام

[1] جليل عمر علي ، **السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط** 1991-2006 (السليمانية:منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2011) ص .11.

[2] أحمد داود أوغلو ،ترجمة:محمد تلجي و طارق عبد الجليل ،**العمق الاستراتيجي**، (الدوحة:الدار العربية للعلوم ناشرون،2011) .ص.179.

2002 ومنذ احتلال العراق سنة بدأ يظهر الإهتمام التركي بالشرق الأوسط وقضاياه ،وأخذ يتصاعد حتى بلغ ذروته خلال العدوان الصهيوني على غيره 2006[1].

حيث أن تركيا في هذه الفترة أصبحت تنطلق في صياغة سياستها الخارجية انطلاقا من موقعها الجيوإستراتيجي وعمقها التاريخي في المنطقة.

حيث يعتبر أحمد داود أوغلو أن جملة الخصائص الجيوسياسية والجيوإقتصادية والجيوثقافية، يشكل وحدة تكاملية في ظل إستيعاب العامل التاريخي للمجتمعات وأن كلا من المرجعية الحضارية لأي مجموعة و هويته الثقافية و الأنماط التي أفرزتها المسيرة التاريخية على التنظيمات المجتمعية وخارجها هي بمثابة معطيات ثابتة في معادلة القوة لأي بلد[2] .

مرت العلاقات التركية بمراحل وفترات متعددة تميزت كل مرحلة بمجموعة من المميزات اتسمت بالتقارب تارة و التنافر تارة أخرى ،وما نلاحظه هو أن تركيا والعرب عاشوا مع بعض فترة لا تقل عن أربعة قرون قبل إنهيار الدولة العثمانية ،لكن منذ تأسيس الجمهورية التركية خصوصا منذ الحرب العالمية الثانية إتسمت العلاقات التركية العربية بالسلبية حيث أصبحت تركيا تسعى لإقامة علاقات مع الغرب متجاهلة جوارها الجغرافي الذي تجمعهم مجموعة من العوامل الثقافية والدين والتاريخ ،إلا أنه بعد ذلك ومع ظهور متغيرات دولية

[1] سلمان داود العزاوي ،**حزب العدالة و التنمية دراسة النشأة و سياسات تركيا الداخلية و الخارجية** (عمان :دار أمنة للنشر و التوزيع ،2014) ص .198.

[2] عمر كوش ،"العمق الاستراتيجي" ،تصفح الموقع يوم:2017/03/12 الساعة 13:33 ، الموقع:/.../www.aljazeera.net/knowlegate/books/

جديدة إنهيار المعسكر الشيوعي وداخلي صعود حزب العدالة والتنمية حيث سعت تركيا لإقامة علاقات تتسم بالإتزان مع جوارها الجغرافي العربي .

المطلب الثالث:العامل الإقتصادي:

تنامى الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة بشكل أفضى إلى نسج شبكة من العلاقات والنفوذ في دول المشرق العربي ،وإلى التوقيع على إتفاقيات اقتصادية هامة معها ،حيث أبرمت حكومة حزب العدالة والتنمية إتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول العربية ،وألغت تأشيرات الدخول مع سوريا ولبنان والأردن ،وتمكنت من تعزيز التعاون الإقتصادي مع معظم بلدان المشرق العربي[1].

وفي نفس الوقت فإن للعلاقات التركية العربية الإقتصادية وجها آخر غير التقارب الإقتصادي و هو مجال التضاد و الذي يتمثل في القضايا التالية :النفط ،المياه،الإرتباط التركي بالغرب القضية الأمنية الكردية .

أما القضايا الأولى والثانية والرابعة فقد جاءت موحدة في التصور الجامع للعلاقات ففي يد تركيا ورقة المياه التي أخذت تستخدمها على 3 أوجه :

1-ورقة ضغط لتسهيل القبول التركي في نادي الشرق الأوسط هذا (بعد إيجابي)

[1] إياد عبد الكريم مجيد ، "الموقف الإقليمي من التغير في المنطقة العربية تركيا نموذجا"،**مجلة العلوم السياسية** ،العدد 46،ص .94.

2-ورقة تضغط بها بإتجاه مقايضة أمنية خاصة مع سوريا ونلاحظ أن توتر العملية الكردية تسير طرديا مع تأزم قضية المياه بين سوريا وتركيا (بعد سلبي)[1].

إتجهت تركيا إلى ربط المياه بمسألة الأمن أحيانا والنفط أحيانا أخرى ، إذ ترى أنه من حقها مقايضة المياه التركية بالنفط[2].

لطالما كان هذا العنصر بارز في نظريات الساسة الأتراك كما صرح الوزير والسفير الأسبق التركي وحيد خلف أوغلو "بودنا أن يفكر (العرب) في أن لديهم من موارد يتشاركون فيها أيضا مع جيرانهم ، يجب أن نقيم تعاونا بين أمم الشرق الأوسط حول المياه والغاز والنفط هذه ثلاثة عناصر توحدننا وبين مصالحنا وهياكلنا "[3].

وتوظف تركيا عنصرين مهمين لتحقيق أهدافها الإقتصادية:

1- تمتلك موقعا جيو استراتيجيا مهما يشكل جسرا إتصال ومعبر أمن بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ،لنقل النفط والغاز من شرق المتوسط وحوض بحر قزوين الى أوروبا.

[1] عمر الحضرمي ،مرجع سابق ،ص،ص. 297،298.

[2] عباس كاظم و ظاهر حضير ،"تركيا و لغز الفرات نظرة تحليلية في الجغرافية السياسية" ،**مجلة أبحاث البصرة** العدد3،2011،ص .134 .

[3] هشام عبد العزيز، "مشروع أنابيب مياه السلام التركي و المواقف العربية منه"، **مجلة المنارة** ،العدد 2،2008،ص. 260.

2- تمتلك امكانات وموارد مادية ،مثل الموارد المائية التي يمكن إستثمارها لتلبية الإحتياجات المائية لشرق البحر المتوسط ومنطقة الخليج العربي [1].

ومع هذه العلاقات التي تتسم بالتعاون تارة وبالتوتر تارة أخرى وفقا لمعطيات التغيرات الدولية وإرتباطها بسعر النفط،تقلص حجم الصادرات التركية لدول المنطقة تأثرا بالمشكلات السياسية والأمنية في المنطقة وهنالك بعض الإتفاقيات ، التي علقت بسبب الموقف التركي من الأحداث الحاصلة ،وأسهمت هذه الأحداث في جعل تركيا حاليا تعاني من خسائر اقتصادية في علاقاتها مع الدول التي شهدت توترات وقد في تراجع إجمالي الصادرات التركية بنسبة

(13 %)[2].

المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية:

المطلب الأول: الأمن القومي:

تعرف الموسوعة السياسية الأمن القومي أبسط تعريف :"وهو تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"[3].

[1] أحمد يوسف الكيظان ،مرجع سابق ،ص 177.

[2] فرح عبد الكريم، مرجع سابق،ص،ص. 76،77.

[3] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص.331.

فمن خلال هذا التعريف يتبين لنا أن الأمن القومي هو الحفاظ على أمن الدولة على المستويين الداخلي والخارجي.

وبالنسبة لتركيا فإن مفهوم الأمن القومي متعدد ليشمل الجانب الإجتماعي والإقتصادي ويشمل كذلك القضايا الرمزية والسلوكية والثقافية وقد حدد قانون الأمن القومي المعايير التالية:"الدفاع وحماية الدولة ضد أي نوع من التهديدات الخارجية والداخلية للنظام الدستوري والكيان الوطني والوحدة ،وكل المصالح والحقوق التعاقدية في البيئة الدولية على الأصعدة السياسية والإجتماعية والثقافية [1]. وهذا ما يجعل مشكل الأقليات في تركيا تتركز ضمن أمنها القومي وللأمن القومي مكانة مركزية وأساسية في البعد الإستراتيجي سياسيا وعسكريا وذلك لكونه محور السياسة الخارجية وهذا ما دفع العديد من الدارسين إلى التأكيد على أن العلاقات الدولية كافة تبنى أساسا على ضرورة أن الأمن القومي للدول[2].

مما سبق نستنتج أن مفهوم الأمن القومي هو مفهوم سياسي عسكري تسعى الدول بما فيها تركيا لجعله هدفا رئيسيا في السياسات الخارجية.

أما بالنسبة لأمن تركيا في منطقة الشرق الأوسط فترى تركيا أنها دولة شرق أوسطية ، ومع انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج الثانية أصبح أمن وإستقرار تركيا مرتبط بشكل

[1] لحسن طبي، "السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني و العلماني " (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2015) ص .124.

[2] عبد القادر قاسيلي ،"الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط من 1990-2014" (مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ،جامعة خميس مليانة ،2015) ص. 67.

وثيق بالتطورات في منطقة الشرق الأوسط وضمن هذا المنظور ،ذهبت تركيا إلى إدارة مشكلاتها الأمنية في إطار منطقة الشرق الأوسط ضمن ثلاثة أوجه:

1- ثنائي من خلال العلاقات بدول الشرق الأوسط المجاورة .

2- إقليمي عبر الإهتمام بتوفر الأمن والإستقرار في المنطقة (أي القضايا التي تشكل تحدي للأمن التركي كالصراع العربي الإسرائيلي والقومية العربية ، الأصولية الإسلامية ، تكديس الأسلحة والإرهاب).

3- التدخل الخارجي والتنافس بشأن توازن القوى في الشرق الأوسط[1]. ومن خلال هذه النقاط نرى بأن النظرة التركية لأمنها القومي في منطقة الشرق الأوسط قد تغير وأصبح أمنها مرتبط بأمن المنطقة وما نجده بارزا من خلال ما ذكرنا سابقا هو أن الأمن القومي التركي ينقسم إلى مستويين مستوى داخلي، يهتم بالحفاظ على التكامل الداخلي داخل تركيا ومستوى خارجي يقف أمام أي تهديد خارجي .

المطلب الثاني:التكامل الداخلي:

يعتبر التكامل الداخلي هدف من أهداف سياسة الأمن القومي والسياسة الخارجية تعزز ذلك من خلال زيادة تفاعلاتها الخارجية بهدف الحفاظ على وحدة تركيا من الناحية الجغرافية ومن ناحية الهواجس الإجتماعية، والتخوف من أي انقسامات في التكوينات الإجتماعية يشكل لدى صانعي السياسة الخارجية التركية ،وتحقيق التكامل الداخلي في تركيا تطلب

[1] عماد الضميري ،**تركيا و الشرق الأوسط** :(الأردن:مركز القدس للدراسات السياسية ،2002) ص .86 .

تبني إصلاحات سياسية وإقتصادية وتوسيع خيارات التنمية البشرية والثقافية وتحتاج إلى تفاوت إقليمي لحل المشكلات الإثنية والمياه والإرهاب والهجرة ....الخ [1] والسياسة الخارجية تعزز ذلك من خلال زيادة تفاعلاتها الخارجية لهدف الحفاظ على وحدة تركيا من ناحية جغرافية ومن ناحية إجتماعية ،فالتخوف من أي إنقسامات في التكوينات الإجتماعية ،ليشكل هاجس لدى صانعي السياسة الخارجية التركية ،خاصة في ظل وجود مشكلة الأكراد ومطالبهم بالإنفصال.[2]

"حيث أن مشكلة الأكراد تعد من أبرز المشكلات الإثنية في تركيا والتي تهدد التكامل الداخلي لتركيا ، تكتسب القضية الكردية أهمية إستراتيجية نتيجة إرتباطها بمصالح الدول الكبرى والتي تعمل على تحديد ملامح إطارها العام وحشرها ضمن سلم أسبقيتها وجعلها جسرا تعبر من خلاله معظم مصالحها التعبوية والإستراتيجية"[3]

بالإضافة إلى هذا فإن المشكلة الكردية تعد واحدة من تلك المشكلات المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط لأسباب جغرافية تتعلق بتوزيع الأكراد بين ثلاث دول كبيرة في المنطقة في العراق وإيران وتركيا ،مع وجود أعداد منهم في سورية ولبنان وأرمينيا وأذربيجان[4].

[1] لحسن طبي، مرجع سابق، ص.124 .

[2] عبد القادر قاسيلي ، مرجع سابق ،ص 67.

[3] خالد أحمد الشرابي،**السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة و تأثيرها على الجوار العربي**،(الأردن:دار السوافي العلمية،2015) ص .204 .

[4] خورشيد حسين دلي ،**تركيا و قضايا السياسة الخارجية** ،(دمشق:اتحاد الكتاب العرب ،1999).ص .52.

وهذا التوزع الجغرافي على المناطق الحدودية المشتركة شكل مصدر توتر وعدم إستقرار للعلاقات بين تركيا وهذه الدول .

وتعد القضية التركية من أكثر القضايا تهديدا للأمن والتوازن داخل المجتمع التركي ووحدة الأراضي التركية ،وتعد واحدة من أكثر المشكلات الداخلية ضغطا على الحكومات التركية بسبب حركات التمرد الكردية التي قامت بسبب تدني الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في المحافظات الجنوبية الشرقية وتواصل الحكومات التركية المتعاقبة الخيار العسكري لحسم هذه المشكلة[1].

فضلا عن هذا فإن الأكراد ليسوا الأقلية الوحيدة في تركيا لكنها أكثر أقلية قومية في تركيا حيث تضم تركيا نصف أكراد العالم ،وأكثر من نصف مساحتها يقطنها الأكراد[2] وهي أقلية محرومة من كيان مستقل بعد إبدال بنود إتفاقية سيفر التي تنص على إعطاء الأكراد كيان مستقل في جنوب شرق تركيا بمعاهدة لوزان 1923 هذه المعاهدة ،التي تجاهلت الحقوق القومية الكردية[3] كل هذه الأسباب أدت إلى تكوين هدا التهديد الذي يهدد التكامل الداخلي لتركيا هذا التكامل التي تضعه تركيا ضمن سلم أولويات أهدافها.

المطلب الثالث:المكانة الاقليمية:

[1] عماد الضميري، مرجع سابق، ص. 15.

[2] ناظم يونس عثمان ،**العرب و تركيا تحديات الحاضر و رهانات المستقبل**،ط1 (الدوحة:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات 2011)ص.180.

[3] خورشيد حسين دلي ،مرجع سابق ،ص ،ص.52،53.

"لقد تغيرت الشخصية الإستراتيجية إلى حد بعيد بعد تغير التوازنات العالمية والإقليمية عقب إنتهاء الحرب الباردة .[1]

ولقد ساهم الموقع الجغرافي لتركيا في إكسابها مكانة إقليمية مؤثرة حيث أنها تتوسط قارات العالم (آسيا و إفريقيا و أوروبا) لذلك يدرك صناع القرار الأتراك ما تشكله تركيا من إمكانيات وخصائص ذاتية وموضوعية فريدة يمكن حصرها بالآتي ،موضعها بالنسبة للجغرافيا السياسية وروابطها الخاصة مع الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بوضعها المهيمن على الصعيدين الإقليمي والدولي وعلاقتها المتطورة مع الحلف الإقليمي (إسرائيل) والقوة العسكرية المتنامية والثروة المائية ،علاقاتها الإقتصادية والتاريخية –الثقافية مع الدول العربية.

وتحاول تركيا توظيف هذه المقومات للعب دور ريادي في المنطقة وإعادة نشاطها في الإقليم خصوصا وأنه لا يوجد طرف عربي قادر على لعب دور ريادي في الشرق الأوسط.

كل هذا راجع للثقة التي تتمتع بها حكومة العدالة والتنمية وقناعتها بأنها قوة عظمى إقليمية نابع من تصورها الإستراتيجي، بصفتها دولة محورية تستطيع الإضطلاع بدور دبلوماسي

[1] أحمد داود أوغلو ،مرجع سابق ،ص .247.

وسياسي وإقتصادي فعال للغاية في الوطن العربي والجوار الجغرافي تكون منها هي المركز وليس التابع[1].

حيث تريد تركيا أن تكون الدولة النموذج في إقليمها ،وهذا ما تبرزه تصريحات النخبة القيادية في تركيا حيث صرح أردوغان أثناء حضوره المنتدى الإقتصادي العالمي الذي عقد في شرم الشيخ عام 2006 ،أن تركيا تريد أن تكون نموذجا فقال :"تركيا نموذجا لما يمكن المسلمين فعله "،ومما ساعد تركيا على لعب دور مهم في المنطقة العربية هي العوامل التالية:

1. الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية .
2. الموقف التركي الوسطي والحيادي من كل أطراف النزاعات سواء العربية البينية أو العربية الإسرائيلية أو الإسلامية البينية أو الإسلامية الغربية.
3. معارضة تركيا غزو العراق انطلاقا من أخطار التقسيم سوريا كما تركيا معنيتان بمنع نشوء دولة كردية في شمال العراق .
4. تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة ولاسيما العراق ولبنان وفلسطين عبر علاقات طهران مع حركة حماس.
5. كما لعب الضعف العربي دورا كبيرا في تسريع تقبل الدور التركي[2].

[1] خالد أحمد الشرابي ،مرجع سابق ، ص. 153.

[2] محمد نور الدين ،**تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** . (الدوحة:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009). ص.133.

فكل هذه عوامل ساهمت في لعب تركيا لدور مهم على الساحة الإقليمية، فتركيا ترغب بتبوء مكانة تمكنها بالقيام بأدوار قيادية في المنطقة العربية ويمكننا تحديد أهم ما تريده تركيا من العرب بما يلي:[1]

1. التعاون الاقتصادي على مختلف المستويات سواء مع دول الخليج او مع مصر توفير العمق الاستراتيجي والإسلامي للمشروع التركي الدولي وإستثماره في دعم إقتصادها وعلاقاتها الدولية والإقليمية.
2. المشاركة في تحمل مسؤولية القضايا الكبرى لتكون لاعبا إقليميا ودوليا مهما ،ودولة صانعة للسلام والأمن في المنطقة.
3. تحجيم دور "إيران" ونفوذها في العراق وبعض دول الخليج وتوفير بديل لها في التعامل مع قوى الممانعة والمقاومة.
4. مشاركة إيران بالدور الريادي في دعم المقاومة ضد الإحتلال الإسرائيلي مع إختلاف الأسلوب والمضمون، خاصة بعد أن حظيت بثقة حركة حماس.
5. أن يكون نفوذها وقوتها الإقليمية ورقة قوة وتأثير على وضعها مع الأوروبيين وعلى الصعيد الدولي، لتلعب دورا قياديا في السياسة الدولية.
6. يمكن لتركيا أن تلعب دورا لسياسة مستقلة تحقق لحكومتها الشعبية الأزمة لتشكيل حزام الأمان لمستقبلها، سواء في تركيا أو في العالم الإسلامي.

[1] بولنت أراس وآخرون،**التحول التركي تجاه المنطقة العربية** ،(عمان :مركز دراسات الشرق الأوسط ،2012) ص،ص 39،40.

لكن تبقى عملية تحديد الدور التركي الجديد بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم والسلطة فيها منذ بداية توليه الحكم إلى الآن وتقييمه من جديد تعد أصعب من غيرها ،لإرتباطه بفهم طبيعة بناء هذه الدولة الديناميكي والمتغير إلى حد بعيد من ناحيته ولكونها تعيش في محيط إقليمي ودولي مضطرب وربما يشهد أهم مراحل تحولاته التاريخية من جهة ثانية[1] ،خصوصا ما حصل من تقلبات وتغيرات في المنطقة العربية بعد الربيع العربي.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين لنا بأن هنالك عوامل مؤثرة في السياسي الخارجية التركية نحو المنطقة العربية، وهذا راجع لعمق الروابط الجغرافية والتاريخية والإقتصادية بالمنطقة.

حيث أن تركيا تعتبر من دول الجوار الجغرافي العربي ،كما أن لتركيا أهمية جيواستراتجية

[1] مصطفى جاسم ،"الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002-2010"،**المجلة السياسية و الدولية** ،العدد 20 ،(2012) ص .176.

إذ أن لها موقع حاكم للدول العربية ولأمنها الوطني لأنها تعتبر الممر البحري الوحيد بين البحرين الأسود والمتوسط وهي مفتاح الصلة الغربية مع أوروبا كما أنها المنبع الذي تأتي منه مياه دجلة والفرات.

ولاننسى الروابط التاريخية حيث كانت دول المنطقة العربية تخضع للحكم العثماني فالعلاقات التركية العربية مرت بمراحل و فترات متعددة تميزت كل مرحلة عن الاخرى بالتقارب تارة والتنافر تارة أخرى والتي أرست معطيات .

بالإضافة إلى العلاقات الإقتصادية التي بينا فيها العوامل المتحكمة في التعاملات والتبادلات الاقتصادية وهي: النفط ، المياه ، القضية الكردية.

ثم تم بيان أهداف السياسة الخارجية التركية من وراء توظيف هذه العوامل حيث تريد تركيا الحفاظ على أمنها القومي من أي تهديد خارجي أو داخلي،كما تسعى للمحافظة على تكاملها الداخلي في ظل وجود أقليات تشكل تهديدا ، أما الهدف الثالث فهو السعي التركي لتحقيق مكانة إقليمية في المنطقة العربية.

الفصل الثاني:الواقع المائي في كل من تركيا و سوريا و العراق:

ينبع نهرا دجلة والفرات من تركيا ويمران بسوريا والعراق ويصبان في الخليج العربي ، وترى تركيا أحقيتها بالتصرف بمياه النهرين لكون مياه دجلة والفرات مياه وطنية عابرة للحدود لا مياه دولية ، وتستغل الدول الثلاث مياه النهرين من خلا مشاريعها المائية والمتمثلة في السدود لكن مشاريع العراق لا تقارن بالمشاريع التركية لضخامتها و قدراتها التخزينية بالإضافة إلى أن تركيا هي دولة المنبع المتحكمة في مياه دجلة والفرات ،حيث أن تركيا شرعت ببناء السدود التي تقع ضمن خطتها الاستثمارية المعروفة باسم مشروع جنوب شرقي الأناضول (gap)، وتشمل الخطة بناء 22سدا على ضفاف النهرين دون مراعاة مبدأ التشاور مع دول الجوار أو حتى مبدأ عدم الإضرار بالغير بحجة أن مياه النهرين هي ثروة طبيعية تخص تركيا كما يخص النفط الدول العربية ، إلى جانب مشروع الغاب يوجد مشروع ثاني والمتمثل في مشروع أنابيب والذي تتاجر من خلاله بيعها المياه عبر أنبوبين من نهري سيحان وجيحان من روافد الفرات وهي تتبنى شعار النفط مقابل المياه .

فمشكلة المياه بدأت بعد قيام تركيا بتنفيذ مشاريعها ، نظرا لما خلفته هذه المشاريع من تأثيرات سلبية على سوريا والعراق هذه المشاريع المتعددة الأهداف فتركيا

تستغل المياه كورقة ضاغطة تستغلها لتحقيق أهدافها و هذا ماسنراه من خلا ل هذا الفصل.

المبحث الأول:الأوضاع المائية في تركيا و سوريا و العراق:

يعتبر نهرا دجلة والفرات من الأنهار المهمة في الشرق الأوسط ،ينبع النهران من تركيا ويمران بسوريا والعراق .

ويعد هذا المصدر من أهم المصادر المائية للدول الثلاثة المذكورة ، وتتفاوت نسبة أهميته لهاته الدول بحسب نسب مصادر المياه لهذه الدول وإحتياجاتها ،والمشاريع المقامة على النهرين وبطبيعته بما أن تركيا هي دولة المنبع فهي المستفيد الأكبر من هذه الثروة المائية ،نظرا لمشاريعها الكبرى المتمثلة في مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)[1] ،ومشروع أنابيب السلام على نهري سيحان وجيحان (من روافد الفرات) ،هذا ما يضع تركيا موضع قوة في الشرق الأوسط،فلا يوجد مجال للمقارنة بين المشاريع التركية والمشاريع العراقية والسورية لأنها لا تضاهيها قوة سواء من حيث الإمكانيات المسخرة للمشاريع لان تركيا تبقى هي دولة المنبع ومصدر المياه للدولتين السورية والعراقية.

[1] GAP: وهو اختصار لGuneydğu Anadolu projesı وتعني مشروع جنوب شرق الأناضول.

المطلب الأول: الوضع المائي في تركيا:

- **مصادر المياه الطبيعية في تركيا:**

يبلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة في تركيا 195 مليار متر مكعب ،منها 134 مليار مكعب من الموارد الداخلية المتجددة[1].

حيث يجري في تركيا حوالي 18 نهرا ،بالإضافة إلى المياه الجوفية والأمطار والبحيرات المتاحة لها ،إلا أن نهري دجلة والفرات من أهم الأنهار التي تنبع من الجبال الواقعة شمال تركيا ،بالنسبة لنهر دجلة فانه يمر في العراق بمسافة تقدر ب 1400 كم ويشكل حدودا بين سوريا وتركيا بطول 37 كم ،أما نهر الفرات مشترك فيه كلا من تركيا (دولة المنبع) وسوريا (دولة المجرى) والعراق (دولة المصب) ويعتبر أهم مصدر لسوريا[2].

[1] سامر مخيمر و خالد حجازي ،**أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق و البدائل الممكنة** ،(الكويت:عالم المعرفة ،1996) ص 75.

[2] صخر علي سلامة السليحات،"دور المياه في إثارة النزاع في الشرق الأوسط "،ماجيستر في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط ،2014) ص 45.

وتتميز تركيا عن بقية دول المنطقة بأن لديها كميات هائلة من المياه، لهذا تصبح تركيا الدولة الوحيدة في المنطقة التي لديه فائض مائي كبير وتشكل مياه دجلة والفرات نصف المياه السطحية في تركيا لذا تركزت معظم المشروعات المائية على النهرين.[1]

الجدول رقم 1 : الأحواض المائية الرئيسية في تركيا :

اسم الحوض	مساحة الحوض في تركيا ب كم^2	المساحة المعدة للري من جانب المديرية العامة للأشغال المائية الحكومية	التصريف المحدد كم^2/	إجمالي التدفق السنوي كم^3/السنة	يصرف في:
الفرات	127304	377680	8.3	31.61	سوريا-العراق-إيران (الخليج العربي)
دجلة	57614	31875	13.1	21.33	العراق –ايران-(الخليج العربي)
جنوب	22048	39685	15.6	11.07	البحر الابيض المتوسط

[1] انتصار محي الدين ،"دور المياه في الصراع العربي التركي "(ماجيستر في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ، جامعة الخرطوم ،2005) ص 48.

المتوسط					
أنطاليا	19577	96733	24.2	11.06	البحر ألابيض المتوسط
غرب المتوسط	20953	47139	12.4	8.93	البحر الابيض المتوسط
سيحان	20450	134695	12.3	8.01	البحر الابيض المتوسط
جيحان	21982	162713	10.7	7.18	البحر الابيض المتوسط
العاصي	7796	34947	3.4	1.17	البحر الابيض المتوسط
مندرسي الكبير	24976	176732	3.9	3.03	بحر إيجة
شمال إيجة	10003	27496	7.4	2.09	بحر ايجة
غدير	18000	118551	3.6	1.95	بحر ايجة
مندرسي الصغير	6907	16067	5.3	1.19	بحر إيجة
مرمرة	24100	42479	11.0	8.33	بحر مرمرة
سو سورلك	22399	105241	7.2	5.43	بحر مرمرة
شرق البحرالمتوسط	24077	4848	19.5	14.9	البحر الاسود
غرب البحر المتوسط	29598	36334	10.6	9.93	البحر الاسود

قريل ايرماق	78180	114716	2.6	6.48	البحر الاسود
صلقاريا	58160	120802	3.6	6.40	البحر الاسود
بيشيل ايرماق	36114	114461	5.1	5.80	البحر الاسود
قرة	19872	13498		6.30	جوجيا ثم البحر الاسود
أراس	27548	81900	5.3	4.63	أرمينا ،أذربيجان،إيران (بحر قزوين)
حوض قونية الداخلي	53850	385173	2.5	4.52	الداخل
حوض وان	19405	47320	5.0	2.39	الداخل
بوردور	6374	47465	1.8	0.50	الداخل
اكسراي	7605	60706	1.9	0.49	الداخل
المجموع	779452	2519765	209.3	186.5	

المصدر:تقرير FAO تركيا

الموقع:WWW.FAO.ORG/mr/water/aquastat

لدى فإن نهري دجلة والفرات يعتبران المصدر الأساسي للمياه في تركيا ،وينبع كلا النهرين من تركيا حيث تقع منابع دجلة في جبال طوروس جنوب الأناضول ،وينقسم

النهر لكثير من الأنهار الصغيرة التي تنبع من تركيا وإيران والعراق والتي تزود النهر بثلثي مياهه ،ومن أهم هذه الروافد :الخابور،الزاب الصغير،العظيم ،ديالي[1].

أما بالنسبة لنهر الفرات فينبع من هضبة أرمينيا على إرتفاع 3000 م عن سطح البحر حيث يتشكل من الرافدين الشمالي منهما وهو "فرات صو" والجنوبي هو"مراد صو" ويلتقي الرافدان معا ليشكلا نهر الفرات ،ثم ينحدر ليدخل الأراضي السورية ثم العراق ثم يصب في منطقة(صو الحمّار) ويشكل مع نهر دجلة ما يسمى شط العرب ويصب شط العرب في الخليج العربي[2].

- **المشاريع المائية في تركيا**:

أما بالنسبة للمشاريع التركية على النهرين فإن مشروع الغاب يعتبر من أهم المشاريع للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في تاريخ الجمهورية التركية ،التي بدأت في تنفيذه منذ السبعينات من هذا القرن وهو متعدد الأغراض والجوانب ،يتضمن المشروع بناء سلسلة من السدود يبلغ عددها 21 سدا ،وإقامة 17 محطة كهرومائية على النهرين

[1] بدر الدويكات،"أين يقع نهر دجلة،"تم تصفح الموقع يوم 2017/04/18 الساعة:22:26 ،الموقع:modo3.com .

[2] كنان نصر:"نهر الفرات من المنبع إلى المصب"،تم تصفح الموقع يوم:2017/04/18 الساعة :22:34 الموقع:sa.arbiaweather.com

وروافدهما ويغطي المشروع 6 محافظات في المنطقة الجنوبية التركية (غازي ،عنتاب،أدي يامان،شانلي،أروفا سيرت،ديار بكر.[1]

الجدول رقم (02) :العناصر الأساسية لمشروع جنوب شرقي الأناضول:

م	المشروع	المساحة المروية (هكتار)	السعة الإنتاجية لتوليد الطاقة الكهربائية
1	مشروع أسفل الفرات	141535	.....
2	سد قرقاية	.....	7354
3	مشروع حد الفرات	.....	2267
4	مشروع بيروك بازيكي	334939	107
5	مشروع أيامان جسكو اريان	71598	.....
6	مشروع أديامان كهته	77409	5.9
7	مشروع جازينيب	81670	
إجمالي المشروعات (الفرات)	المقامة على نهر الفرات	1.083.458	18.477
8	دجلة كرا لكيزي	126080	260
9	مشروع باتمان	37744	483

[1] مشعل المويشير،"أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية التركية بعد وصول حزب الحركة الإسلامية للسلطة في تركيا"،(أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، الجامعة اللبنانية،2011)،ص62.

10	مشروع ستمات سيلفان	213000	1500
11	مشروع كارزان	60000	315
12	سد اليسو	.....	3028
13	مشروع سيزر	121000	940
إجمالي المشروعات المقامة على دجلة		557824	6526
إجمالي عام مشروع الغاب		1.641282	25.003

المصدر :رمزي سلامة ،**مشكلة المياه في الوطن العربي إحتمالات الصراع والتسوية**(الإسكندرية : منشاة المعارف،2001) ص 102

وما يمكن إضافته للجدول السابق هو سد أتاتورك على نهر الفرات ،وقد وضع حجر الأساس سنة 1981 ودشن في 24 تموز 1992،ويعتبر نقطة الإرتكاز لمشروع الغاب وهو السد الثالث في العالم من حيث قاعدته التي تبلغ 84.5 مليون متر مكعب وتنتج محطته الكهرومائية 2400ميغا واط/سا وتروي مياهه سهول فرات وشانلي وأروفة[1].

أما أهداف مشروع الغاب تنقسم إلى أهداف سياسية وإقتصادية وإجتماعية وأمنية:

[1] عليان محمود عليان:**المياه العربية من النيل إلى الفرات التحديات و الأخطار المحيطة**،ط1(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،2014) ص 99 .

تحاول تركيا من خلال هذا المشروع تعزيز مكانتها الإقليمية في الشرق الأوسط بالإضافة إلى إستخدام ورقة المياه للابتزاز السياسي وعرقلة التنمية في العراق وسوريا كالضغط على سوريا بإيقاف الدعم الذي تقدمه للحركات الكردية.

فضلا عن تحسين مجمل الأوضاع الكردية والتخلص من مشاكلها الأمنية بتنمية المناطق التي يوجد بها الأكراد.[1]

"وتحويل الإقليم إلى منطقة سياحية وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وهو ما يؤدي إلى تحقيق حالة الأمن في الإقليم المتوتر نتيجة النزاع العسكري بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني".[2]

أما المشروع الثاني فهو مشروع أنابيب السلام الذي طرحه رئيس وزراء تركيا في شهر فيفري عام 1987 مشروع أنابيب السلام التركي يتكون من خطين لأنابيب المياه يمتدان من تركيا إلى عدد من البلدان العربية وإسرائيل والفكرة هدفها بيع المياه الفائضة التركية للعرب من نهري سيحون و جيحان ،والنهران ينبعان من منطقة كليكيا أين تحتلها تركيا مع الإسكندرون[3].

[1] حميد فارس سليمان، «السياسة المائية التركية وأثرها على دول الجوار"،(ماجستير في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية ،جامعة بغداد،2000)،ص 79.

[2] عليان محمود عليان :مرجع سابق،ص 81.

[3] عبد المالك خلف التميمي ،**المياه العربية :التحدي و الاستجابة**،ط2 (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،2008) ص 130.

وتسعى تركيا من خلال مشروعها إلى تحقيق أهداف إقتصادية وسياسية والتي لا تختلف كثيرا عن الأهداف المرجو تحقيقها من مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) حيث تريد تركيا إلى تعزيز مكانتها السياسية والإقتصادية في المنطقة.

ومن الأدلة على ذلك هو ما إنتهجته تركيا يبن عام 1987-1999 من محاولات إلى تغيير موازين القوى الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط لصالحها على حساب الأطراف العربية والإسلامية ومن خلال تحالفها مع إسرائيل.[1]

الجدول رقم (03) : توضيح للبلدان المستفادة من المشروع في المنطقة العربية:

الموقع البلدان و المدن	الخط الغربي من المشروع م^3 يوميا	الموقع البلدان المدن	خط الخليج من المشروع م^3 يوميا

[1] هشام عبد العزيز، "مشروع أنابيب السلام التركي والمواقف العربية منه 1987-1999"، **مجلة المنارة**، العدد60، 2008، ص 262.

تركيا	300.000		
سوريا حلب	300.000	السعودية احبيل	200.000
حماة	100.000	الدمام	200.000
حمص	100.000	الخبر	200.000
دمشق	600.000	الهفوف	200.000
الاردن عمان	600.000	الكويت	600.000
السعودية تبوك	100.000	البحرين المنامة	200.000
السعودية المدينة	300.000	قطر الدوحة	100.000
السعودية ينبع	100.000	الامارات العربية	280.000
السعودية جدة	500.000	المتحدة ابو ظبي	
السعودية مكة المكرمة	500.000	دبي	160.000
		الشارقة عجمان	120.000
		ام القوين راس الخيمة	40.000
		الفجيرة	
		عمان مسقط	200.000
المجموع	3.500.000	**المجموع**	2.500.000

المصدر :عبد المالك خلف التميمي ،مرجع سابق، ص 143.

المطلب الثاني:الوضع المائي في سوريا:

- **مصادر المياه الطبيعية في سوريا:**

تعتبر سوريا إمتداد طبيعي لشبه الجزيرة العربية ، تخضع الهضبة السورية لمناخ حار وجاف وتغطيها صحاري كثيرة الحجارة في الجنوب و الشرق وسهوب في الشمال والغرب أما المناطق الملائمة للحياة فهي السهل الساحلي وملتقى الجبال بالهضبة الشرقية ،وسهول الجزيرة وحوران[1] ،فالأراضي السورية تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة.

مجموع الهطولات المطرية على الأراضي السورية نحو 46 مليار متر مكعب تقسم سوريا إلى سبعة أحواض مائية : (حوض حلب،والفرات ،حوض دجلة والخابور الحوض الساحلي ،حوض البادية ،حوض العاصي ،حوض نهري بردي والأعوج،حوض اليرموك)[2].انظر الجدول رقم (04) والخريطة رقم(2) :

الجدول رقم (04) :الموارد المائية في سورية :

إسم الحوض	المساحة	معدل الهطول الوسطي المطري		متوسط الموارد السنوية مليون م^3			ملاحظات
	كم^2	مم	6مليون م^3	سطحية	حوضية	المجموع	
بردي و الأعوج	8630	266	2297	20	830	850	

[1] عبد الوهاب الكيالي ،مرجع سابق ، ص 287.

[2] كفاح محمد حسيان ،"تقييم الوضع المائي في سورية من خلال مبدأ المياه الإستراتيجية في القطاع الزراعي" ،**مجلة دمشق للعلوم الهندسية** العدد 1 (2012): ص 71.

العاصي	21634	315	6822	1110	1607	2717	
الساحل	5049	1308	6603	1557	778	2235	
دجلة و الخابور	21129	402	8493	788	600	2388	**دون واردات نهر دجلة**
الفرات و حلب	51238	209	10691	478	371	849	**دون واردات نهر الفرات**
اليرموك	6724	287	1930	180	267	447	
البادية	70786	138	9800	163	180	343	
المجموع	185180	3594	46636	4226	5633	9929	

المرجع: كفاح محمد حسيان ،مرجع سابق ،ص 73 نقلا عن وزارة الري السورية.

الخريطة رقم :(02) الأحواض المائية في سوريا:

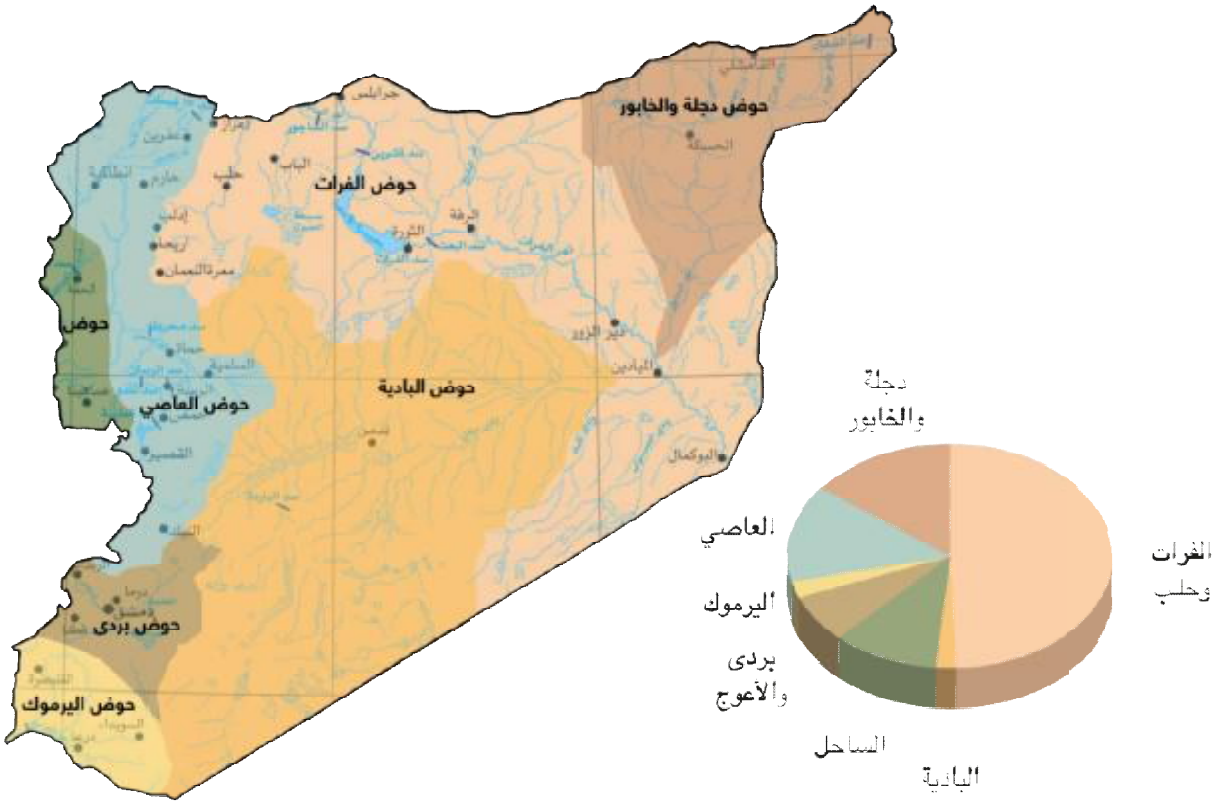

المصدر: http//www.omrandirasat.org

ومن ثم من الجدول السابق نجد أن مجموع الموارد المائية في الأحواض ومعها (السطحية و الجوفية) يساوي 9929 مليار م^3/السنة فضلا:عن حصة سورية من نهر الفرات :6627 مليار م^3/السنة.

حصة سورية من نهر دجلة :1250 مليار م^3 /السنة.

فيكون مجموع الموارد المائية المتجددة في سورية نحو 17.806 مليار م^3/السنة وتقدر نسبة التبخر من الموارد المائية ب 10%.[1]

ونهر دجلة و الفرات ينبع من خارج سورية (تركيا) وهما أديا إلى نشوب أزمة بين سوريا و تركيا .لأن تركيا قامت بإنشاء سدود على مجرى نهري دجلة والفرات وبلغت قدرة التخزين لتلك السدود 90 مليار م^3 .[2]

[1] كفاح محمد حسيان، مرجع سابق، ص 72.

[2] صخر السليحات ،مرجع سابق ،ص 49.

- **المشاريع المائية في سوريا:**

أما بالنسبة لأهم المشاريع المائية في سوريا فسنذكرها في الجدول التالي:

جدول رقم(05)أهم المشاريع المائية في سوريا:

الحوض	عدد السدود	السعة التخزينية الكلية (بملايين أمتار مكعبة)
اليرموك	42	245
الحوض الساحلي	21	602
العاصي	49	1492
حوض البادية	37	69
الفرات و حلب	4	16146
دجلة و الخابور	12	1045
المجموع	165	19599

المصدر: تقرير، الجمهورية العربية السورية الموقع:

www.fao.org/nr/water/aquastat/countries

يعتبر سد الطبقة (الثورة) على الفرات ومشاريع الري في حوض الفرات سد البعث و 6 تشرين على الفرات أيضا والسدود والمشاريع المائية على الخابور رافد الفرات الأساسي أهم المشاريع المائية السورية على نهر الفرات ،أما أضخمها فهو سد

الطبقة الذي كان الهدف منه بالإضافة توليد الطاقة الكهرومائية ،ري مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة.[1]

المطلب الثالث:الوضع المائي في العراق:

- **المصادر الطبيعية للمياه:**

يقع العراق بين خطي عرض 29-37 شمالا و خطي طول 39-49 شرقا[2] ،يقع العراق في منطقة جافة و شبه جافة لا يزيد المعدل السنوي للأمطار الساقطة فيها عن (200) ملم في السنوات الجافة ، وأن نصف مساحة العراق تقريبا هي منطقة صحراوية لا يزيد التساقط المطري فيها عن (50) ملم /السنة وقد أدى التغير المناخي والإحتباس الحراري إلى ظاهرة الجفاف ،الذي شمل منطقة الشرق الأوسط والعراق من ضمنها.[3]

يعتبر كل من نهر دجلة والفرات من أهم الموارد المائية العراقية ،حيث يعتبر كل من دجلة والفرات نهرين عابرين للحدود وينبع كلاهما من تركيا وقبل التقائهما ،يعبر نهر الفرات نحو 1000 كيلو متر ونهر دجلة نحو 1300 كيلو متر داخل الأراضي العراقية و تقع جميع روافد نهر دجلة على ضفته اليسرى، وهي كالتالي

[1] صخر السليحات ،مرجع سابق ،ص 50.

[2] صخر سليحات ،المرجع نفسه ،ص 61.

[3] بشرى رمضان ،"التحديات البيئية لادارة الموارد المائية السطحية في العراق" ،**مجلة كلية التربية الأساسية**،العدد 12(2013):ص 200.

من المنبع إلى المصب :الزاب الكبير ،الزاب الأصغر نهر العظيم ،نهر ديالي،نهر الطيب، نهر الكرخة[1] ، وفي الجدول رقم(06) والخريطة أدناه يوضحان الأنهار الرئيسية وروافدهاعلى مستوى العراق:

الجدول رقم(06): الأنهار الرئيسية وروافدها في العراق:

الأنهار الرئيسية	الروافد	المنبع	الموقع	المحافظات التي يمر بها
نهر دجلة	الخابور الزاب الكبير الزاب الصغير العظيم ديالي	ينبع من بحيرة (وان) من المرتفعات الجنوبية الشرقية من تركيا تركيا +العراق تركيا +العراق ايران +تركيا العراق ايران +العراق	يدخل الحدود العراقية الجزء الشمالي عند منطقة فيشخابور ويتجه نحو الجنوب الشرقي	دهوك،فينوي،صلاح الدين بغداد، واسط،ميسان،السيصرة

[1] العراق الجغرافيا و المناخ و السكان:الموقع : www.Fao.org/nt/urater/aquastat ، تم تصفح الموقع ،يوم 2017/03/27.

نهر الفرات		يتكون من رافدين هما (فرات صو) (مراد صو) في المرتفعات التركية كما تصب فيه عدد من الفروع داخل الأراضي السورية	يدخل الحدود العراقية الشمال الغربي عند مدينة حصيبة و يتجه نحو الجنوب الشرقي	الأنبار ، بابل،كربلاء ،النجف ،القادسية ،دي قاز ،السيصرة

المصدر :**الأطلس الإحصائي الزراعي المياه و السدود و الخزانات ،ج 5-ص** 16

خريطة رقم(03) الأحواض المائية في العراق:

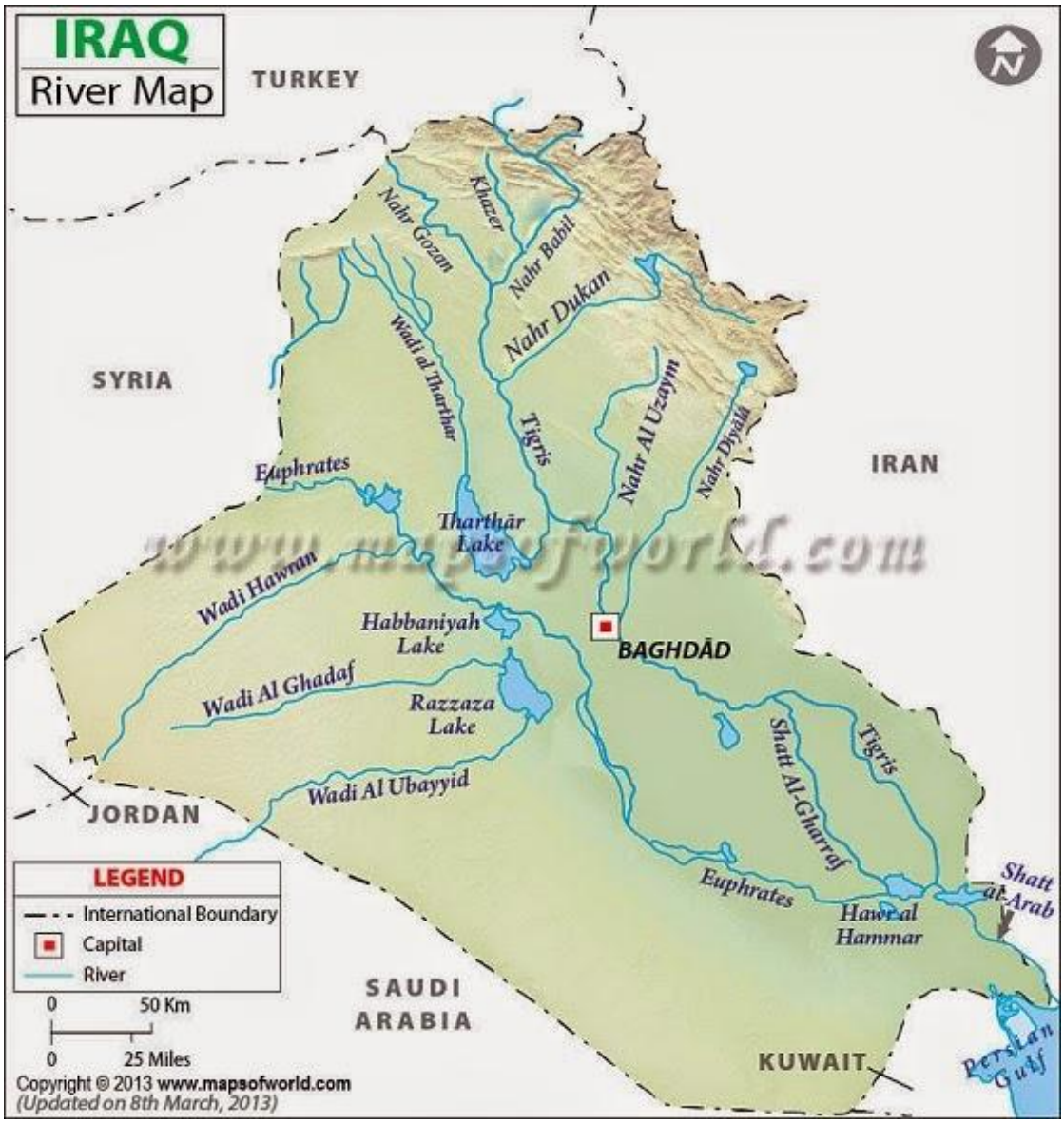

المصدر: bejadbloggor.blogger.blogspot.com

- **المشاريع المائية:**

أما بالنسبة لأهم المشاريع المائية العراقية والمتمثلة في السدود على ضفاف الأنهار فسنتناولها في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): مواقع و استخدامات السدود في العراق:

السدود والخزان	الموقع	الزراعة والري	السطر على الفياضانات	توليد الطاقة الكهربائية	السباحة	أخرى
سد دهوك	يقع على دجلة بمسافة كلم 3 شمال مدينة دهوك	1	-	-	1	-
سد الموصل	يقع على نهر دجلة شمال مدينة تبعد (60) كم الموصل	1	1	1	1	1
سد دوكان	يقع على الزاب الاسفل على بعد 60كم من الشمال الغربي لمدينة السليمانية	1	1	1	1	1

سد العظيم	يقع على رافد العظيم	1	1	1	1	-
سد أذربيجان	يقع على رافد ديالي من مضيق دربند خان على بعد 65كم جنوب شرقي السلمانية	1	1	1	1	1
سد حمرين	يقع على رافد ديالي بمسافة (8)كم شمال سد ديالي	1	1	1	1	1
سد حدثة	يقع على نهر الفرات بمسافة 7كم من مدينةحديثة	1	1	1	1	1

تفسير الرقم (1) لاستخدامات السد

العلامة (-) الى عدم الاستخدام ام للأغراض المذكورة في الجدول

المصدر:رعد رحيم حمود العزاوي و خميس خلف ،مرجع سابق ،ص 26.

ومما سبق نلاحظ أن مصادر مياه العراق الأساسية تتمثل في الأنهار دائمة الجريان (دجلة و الفرات) و روافدهما، و الأودية والموسمية و البحيرات الطبيعية و خزانات المياه أمام السدود ،ويعد هذا المصدر العمود الفقري للحياة الإقتصادية و الإجتماعية في العراق كانت الإيرادات المائية الواردة إلى نهري دجلة و الفرات تتراوح ما بين(78-80)مليار م^3 في السنوات الإعتيادية إلا أنها أخذت تنخفض في الوقت الحاضر إلى ما دون (50) مليار م^3 في السنوات الجافة فضلا عن تأثرها بمشاريع الري والخزن المنجزة في أعالي مجاريها[1].

وهذه المشاريع المنجزة في أعالي مجاريها أي من دول المنبع وضعت العراق في مشاكل لإنخفاض مستوى المياه عن مستواه الطبيعي مما يؤثر على باقي القطاعات و هذه المشاريع سواء كانت على مستوى تركيا أو سوريا و تركيا خاصة.

المبحث الثاني:انعكاسات المشاريع التركية على سوريا و العراق:

تشكل المشاريع المائية التركية والمتمثلة في مشروع جنوب شرق الأناضول ومشروع أنابيب السلام ،خطرا على دولتي الممر والمصب لأن هذه المشاريع لم تراعي حقوق الدولتين في نهري دجلة والفرات ،لأنها تعتبر مياه النهرين من حقها ،وعليه استغلال المياه و رفض اقتسامه مع سوريا والعراق وهذا ما أثر سلبا على نسبة تدفق النهرين إلى الدولتين ، ناهيك عن ما ترتب عن نقص تدفق المياه من جفاف وتلوث بيئي و أثر

[1] بشرى ياسين ،مرجع سابق،ص 196.

أيضا على مستوى الطاقة في سوريا والعراق ،بالإضافة إلى إستغلال تركيا ورقة المياه كورقة ضاغطة تستعملها تركيا إن تطلب الأمر ذلك في الضغط على سوريا و العراق في الأمور السياسية وحتى الإقتصادية (مقايضة المياه بالنفط) ،وهذا ما أثر على العلاقات بين تركيا والعراق وسوريا وأدى إلى بروز العديد من النزاعات ، فضلا عن الوجود الإسرائيلي في المنطقة و المشاريع المائية التي تجمع إسرائيل وتركيا ،والتي تثير المخاوف العربية وذلك بفرض وجود هذا الكيان .

المطلب الأول:العواقب المترتبة عن مشروع الغاب على سوريا و العراق:

لابد من أن تنجم عن مشروع بهذا الحجم والتعقيد أضرار سلبية ،فالإستخدام المفرط للمياه الذي تتطلبه كل هذه المشاريع وما جرى إنشائه من البنية التحتية الأزمة ،وما ستفرضه التغيرات في إعداد السكان وتوجهاتهم ومتطلبات الحياة الجديدة ،كلها عوامل تؤثر سلبا على كيفية إستخدام دجلة و الفرات[1]،ويمكن تحديد هذه التهديدات على ثلاثة مستويات من التأثيرات السلبية لمشروع الغاب:

المستوى الأول:يتمثل في انخفاض مستوى التدفق:

[1] محمد نور وآخرون، مرجع سابق، ص386.

بعد الإنتهاء من تنفيذ مشروع الأناضول التركي تدفقت المياه بأقل مما كانت عليه ولنتصور التأثير السلبي في الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية في سوريا والعراق.[1]

فهذا المشروع يشكل خطورة كبيرة على مياه نهري دجلة و الفرات إذ ستنخفض مياه دجلة القادمة من تركيا من 17 مليار متر مكعب إلى 13.5 مليار متر مكعب وستنخفض مياه

الفرات القادمة إلى سوريا من (28.5-32.5) إلى (11-13.5) مليار متر مكعب.[2]

وبالنتيجة تعد سوريا هي الدولة الأكثر تضررا من الدول الأخرى باستغلال مياه الفرات[3]،لأنها تعتمد بنسبة كبيرة على نهر الفرات ،واقع سوريا الجغرافي جعلها في موقف محرج مع الجارة الشمالية تركيا ومع الجار الشرقي العراق،فهي دولة المجرى الأدنى بالنسبة لتركيا ، و دولة المجرى العليا بالنسبة للعراق[4] ،وقلة المياه تؤدي إلى الجفاف والجفاف يؤدي بدوره إلى التصحر ،وتشير بعض المعلومات إلى أن مناطق

---

[1] عبد المالك خلف التميمي، مرجع سابق، ص123.

[2] سمير هاوي سليمان، **القواعد الدولية لإقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا والعراق**،ط1 (بغداد : مؤسسة العارف للمطبوعات ،2014) ،ص19.

[3] عدنان حميدان ،خلف الجراد ،"الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي"،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ،العدد2 ،(2006) ،ص25.

[4] فؤاد قاسم الأمير ، **الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم** ،(بغداد : دارالملاك للفنون والآداب والنشر، 2010) ،ص 242.

الوسط والجنوب تعاني مؤخرا من الجفاف الذي لم يسبق له مثيل في العهود الماضية[1]،كل هذا يؤثر سلبا على الزراعة مما يؤدي إلى تهديد الأمن الغذائي الذي يهدد الأمن الإنساني.

المستوى الثاني:نوعية المياه:

تتسبب مشاريع الري في تلويث المياه العائدة إلى الأنهار بالأسمدة الكيماوية ،كما تتسبب المشاريع الصناعية ،بتلويث المياه بالنفايات الصناعية ،وهكذا فإن النتيجة النهائية تتمثل في تردي نوعية المياه في الأجزاء السفلى من دجلة والفرات[2].

زيادة ملوحة المياه نتيجة التبخر من السدود وأعمال البزل التي تجري في الأراضي الداخلية في الزراعة ضمن المشروع.[3]

[1] بيان عساف،" إنعكاسات الأمن المائي والعربي على الأمن القومي العربي"، (دكتوراه في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر ،2005) ،ص351.

[2] بيان عساف، مرجع نفسه ،ص 352.

[3] محمد نور الدين وآخرون ،مرجع سابق،ص 388.

وهذا ما يدخل ضمن التلوث البيئي الذي يؤثر على النشاط الزراعي و صحة الإنسان بسبب المواد الكيماوية الضارة في المياه.

أما المستوى الثالث: فيتمثل في تأثر أمن الدولتين حيث أن تركيا تستغل وضعها المائي، كورقة ضغط على دولتي المجرى و المصب.

حيث أنها مع إنتهائها من مشروعها ،"أصبح بإمكانها أن تتحكم بتدفق مياه الفرات وإمتلكت سلاحا تستطيع أن تشهره بوجه العراق و سوريا في أثر أي خلاف في الرأي حول أي مشكلة من المشكلات الثنائية أو الثلاثية ، وقد أفصح الأتراك من أجل إستمرار تدفق مياه الفرات إلى سورية عن ثلاث شروط:الأول ،إقرار سوريا بالتنازل عن لواء الإسكندرون،و الثاني عدم السماح للعناصر الكردية ذات الأهداف القومية الكردية بالتحرك وضربها داخل سورية.[1]

فتركيا ترفض إقتسام مياه دجلة و الفرات، وتعتبره حقا مشروعا لتركيا ومن بين الأمثلة عن ذلك ،حيث أقدمت تركيا في 1990/01/13 على منع مياه نهر الفرات و حبسها عن سوريا لمدة شهر واحد لغرض تخزين المياه لسد أتاتورك وتم تنفيذ هذا المنبع بناءا على موافقة البلدين ولا يمكن فصل الخلاف المائي عن الخلافات الأخرى بين البلدان الثلاثة.[2]

[1] عليان محمد عليان ،مرجع سابق ،ص 87.

[2] رمزي سلامة ،مرجع سابق ، ص 120.

لدى فإن تركيا تضع مسألة المياه ضمن أجندتها السياسية و تستغل موقفها المائي بما يتوافق مع علاقاتها و مسار الأحداث ما بين هذه الدول الثلاث هو ما يحدد أسس السياسة التركية إتجاههما .

المطلب الثاني: العواقب المترتبة عن مشروع أنابيب السلام:

"لقد تزايد القلق السوري العراقي من النوايا التركية ،بعد الكشف عن مشروع مقايضة المياه بالنفط مع دول الخليج العربي،في الوقت الذي تسربت فيه معلومات عن تعاون تركيا وإسرائيل في هذا السياق تستفيد منه إسرائيل بالمياه عبر واحدة من هذه الأنابيب "[1]. إذ أن إسرائيل من أخطر الأهداف السياسية المائية التركية في منطقة الشرق الأوسط بإرغام العرب على قبول الكيان الصهيوني والتعاون معه بصورة دائمة من خلال ربط قضية مياههم بقضية السلام بالمنطقة ،بخاصة التقارب التركي الصهيوني في المجالات العسكرية و الإقتصادية والسياسية كافة.[2]

بحيث هناك بعض الأطراف الذين يرون هذا المشروع تهديد للأمن القومي العربي ورهن لمستقبل العرب المائي بيد الأتراك و إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ،للتحكم بهذا

[1] إبراهيم سلمان عيسى ،**أزمة المياه في العالم العربي** ،(مصر : دار الكتاب الحديث ،2003) ص 74.

[2] عليان محمود عليان ،مرجع سابق ،ص 82.

المورد الهام وإستخدامه ورقة ضغط سياسية وإقتصادية ضد العرب ،و قطع المياه عنهم لأي موقف سياسي يتعارض مع مصالحها ومصالح إسرائيل وأمريكا[1].

و ما من شك أن إسرائيل تحاول جاهدة لمحاصرة الأمن المائي العربي ومن ثم الأمن القومي العربي وهذا ما ورد في حديث شمعون بيريز عام 1991 قائلا :"إن المعادلة التي سوف تحكم الشرق الأوسط الحديث سوف تكون عناصرها كما يأتي (النفط السعودي +الأيدي العاملة المصرية +المياه التركية +العقول الإسرائيلية) بالإضافة إلى كل هذا فإن تسعير المياه وجعله سلعة تجارية من شأنه أن يسبب صراعات بين الدول النهرية المتشاطئة حيث يهدم المبادئ القانونية "كقواعد هلسنكي" فهو يعطي الحق بالمطالبة بالحصة المائية ونصيب الربح المبيعات المائية.[2]

فضلا عن ذلك فإن تركيا تسعى لمبادلة مياهها بالبترول العربي ، خاصة أنها كانت في فترتي السبعينات والثمانينات تدفع فاتورة باهظة بسبب إستيرادها البترول من الدول العربية وللدلالة على ذلك أنها في عام 1975 دفعت ثمنا لإستيراد بترولها من تلك الدول ما يقدر ب 40 % من إجمالي وارداتها الاقتصادية ولترتفع عام 1981 إلى

[1] مشعل بن عبد الرحمن المويشير ،مرجع سابق ،ص،ص. 212،213.

[2] قواعد هلسنكي:انبثقت عن المؤتمر الثاني والخمسين لجمعية القانون الدولي ،تعد مصادر قانونية لمحكمة العدل الدولية لكنها ليست إلزامية،تضمنت 37 مادة والتي تحكم استعمال الأنهار الدولية للإطلاع أكثر:سمير هادي سلمان ،مرجع سابق ،ص5.

53%، ويمكننا من خلال ما لاحظناه سابقا جمع أسباب تخوف العرب من هذه المشروع في النقاط التالية:

أولا – التواجد الإسرائيلي في المشروع مما يفرض وجود هذا الكيان في الشرق الأوسط.

ثانيا- التخوف العربي من إمتلاك تركيا لوسيلة ضغط سياسية تستعملها تركيا ،في الوقت الذي تريده لحسم القضايا السياسية العالقة.

ثالثا – الاعتبارات الاقتصادية التي تحتم على العرب دفع تكاليف هذا المشروع من واردات المياه لديها، وعدم تقاسم الربح الناتج عن هذا المشروع، بل العكس تضرر هذه الدول بهذه المشاريع.

المطلب الثالث:الصراع حول المياه بين تركيا و العراق و سوريا:

تستمد موارد المياه أهميتها كمصدر من مصادر الصراع، من حيث أن الحدود المائية لا تتفق مع الحدود السياسية.إذ أن إستخلاص المياه من جانب معين من الحدود يؤثر تأثيرا كبيرا على إمدادات المياه في الجانب الآخر ،كما أن إستغلال المياه في الأجزاء العليا للمجرى المائي يؤثر على كمية ونوعية المياه في المناطق الأدنى.[1]

إذ أن تأثر نوعية وكمية المياه راجع إلى كيفية إستغلال دولة المصدر والمجرى الأعلى للمياه (تركيا) مع عدم مراعاة إحتياجات وحقوق دول المجرى الأدنى (سوريا والعراق)

[1] انتصار محي الدين، مرجع سابق، ص 73.

مما يلحق الضرر بهذه الدول في مختلف القطاعات ومن هنا تتصاعد أهمية المياه كأداة من أدوات الصراعات ،لتأثير الأمن المائي على الأمن السياسي والإقتصادي والذي يكون نتيجة حتمية للتأثير على الأمن الإنساني . سنتكلم أولا عن النزاع السوري – التركي ثم نتطرق ثانيا إلى النزاع العراقي –التركي .

هذا النزاع الذي سببه عدم استجابة تركيا لنداءات سوريا والعراق المتكررة ،بشأن زيادة حصتهما من مياه الفرات والتي تتناسب مع حجم التطور التنموي والديمغرافي ،وتحاشي تركيا لعقد إتفاقات تنظم حصص سوريا والعراق وتركيا من النهرين .[1]

أولا:أزمة المياه السورية –التركية :

يتحكم الوضع السوري –التركي عن غيره إلى التاريخ أكثر من الجغرافيا،إذ أن سورية حتى مطلع القرن العشرين جزاءا من الدولة العثمانية ،كما ذكرنا سابقا ،ومن ثم ما آلت إليه في الحرب العالمية الأولى من إنفصال الولايات العربية ،ومنا سورية ،إضافة إلى سلخ لواء الإسكندرون السوري ،وضمه إلى تركيا عام 1939،تناقض المصالح والتحالفات في الفترات اللاحقة أيقظ أحقاد ،وجعل تقاسم مياه الفرات قضية شائكة في ملف العلاقات السورية –التركية.[2]

[1] صخر علي السليحات ،مرجع سابق ،ص 56.

[2] عليان محمود عليان ،مرجع سابق ،ص 86.

وإختلفت نسب تصاعد الأزمة بين سوريا وتركيا، توافق مع نسب حجب تركيا للمياه على سوريا، لأن سوريا تعتمد على نسبة أكثر من 80% على نهر الفرات هذه ما شكل العديد من الأزمات.

لكن عام 1990 بلغت الأزمة ذروتها بين سورية والعراق ،عندما أقفلت تركيا نهر الفرات بالكامل ،بحجة ملء سد أتاتورك وعلى الرغم من أن تركيا أدعت في حينه أن العملية فنية بحته ،وليس لها أي طابع سياسي ،إلا أن هذا الإجراء جاء كأسلوب ضغط مباشر على العراق وسوريا لمنع تمركز الأكراد على أراضيها ،ولم تعد المياه إلى جريانها متى أصبحت القضية تطرح كسب محتمل لحرب مستقبلية ،خصوصا أن هذا القطاع أدى إلى توقف سبعة توربينات لإنتاج الطاقة الكهربائية من أصل ثمانية،كما أحدث أضرارا في الثروة السمكية .[1]

ثانيا:أزمة المياه بين العراق و تركيا:

لم تكن لدى العراق مشكلة في ندرة المياه في السابق ،بينما اعتماده على مياه مصادرها بالكامل خارج حدوده يواجه أخطارا حقيقية ،يعتمد العراق في حاجته إلى المياه على

[1] عليان محمود عليان ،مرجع سابق ،ص .88.

نهري دجلة والفرات ،ويبدو أن طبيعة العلاقات مع دول الجوار الجغرافي تلعب دورا مهما لتحقيق الأمن المائي ،والعراق يعيش أزمة اليوم مع جيرانه (إيران و تركيا وسوريا والكويت)[1] ،وفي نفس الوقت يدرك العراق ،شأنه شأن تركيا ،أن الماء أداة إستراتيجية بدرجة قصوى ووسيلة ضغط فعالة ،وإذا كان نهر الفرات يمر عبر سوريا قبل بلوغ الأراضي العراقية ،ويتجنب الكردستان العراقي ،فإن دجلة يمر بالكامل في تلك المنطقة شديدة التمرد ،ولا مجال إطلاقا لرضوخ الأكراد وقبوله يوما أن يكون تحت رحمة السكان الأكراد[2]أو حتى السلطة التركية التي تستغل هذه المسألة للضغط على العراق.

ومن هنا نستنتج أن المشاريع التركية كشفت مخاطر نواياها إتجاه سوريا والعراق خاصة ،والشرق الأوسط بصفة عامة حيث أن مسألة تقاسم المياه التي ترفضها تركيا بدخولها أي إتفاقية تجمعها مع سوريا والعراق في هذا الشأن ،هذا ما أعطى تركيا قوة تتحكم بها في قلب القضايا التي تهمها لصالحها.

خلاصة الفصل :

من خلال إستعراض الفصل الثاني خلصت الدراسة لعدة أمور أهمها المشاريع والأوضاع المائية لكل من تركيا والعراق وسوريا.فعلى سبيل المثال أقامت تركيا العديد من المشاريع

[1] عبد المالك خلف تميمي ،مرجع سابق ، ص ،ص 108،109.

[2] محمد سلمان طايع وآخرون ،**تركيا : دراسة مسحية** ،(القاهرة :معهد البحوث والدراسات العربية ،2011) ص. 148.

ومنها (سد أتاتورك ، سد كيبان ، نفق شانلي أورفا...) وبإقامة مثل هذه المشاريع المائية الضخمة من الجهة التركية التي ستقوم بحجز كميات كبيرة لإستغلالها في الأعمال الزراعية بالإضافة إلى توفير كميات كبيرة من الطاقة الكهرومائية والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز وتقوية نفوذ تركيا في المنطقة .وبالرغم من أن سوريا والعراق تقيم مشاريع على ضفاف النهرين إلا أنها لاتصل إلى ضخامة المشاريع التركية ،كما أن تركيا تبقى دولة المنبع التي تسيطر على مياه النهرين لذلك تبقى المشاريع المائية السورية والعراقية عرضة للتهديد والإبتزاز السياسي من قبل الحكومة التركية ،ومن المشاريع التي تسعى تركيا إلى تحقيقها جاهدة هي مشروع أنابيب السلام التركي الذي يضمن بيع المياه لدول المنطقة والخليج العربي وإسرائيل.

ولقد كانت لهذه المشاريع آثار سلبية على العراق وسوريا حيث أن هذه المشاريع أثرت على نسبة التدفق وتدني نوعية المياه وهذا ما قد يؤدي إلى الجفاف والتلوث كما يؤثر على الطاقة الكهربائية في سوريا والعراق ،بالإضافة إلى هذا فإن المياه بالنسبة لتركيا بمثابة السلاح الذي تستعمله للضغط والإبتزاز لتصفية حساباتها في المسائل السياسية العالقة فيما بينهم ، وهذا مالم تتقبله سوريا والعراق والذي أدى إلى العديد من التوترات مابين الدول الثلاث.

كما أن مشروع أنابيب السلام يثير المخاوف العربية فتركيا تريد من خلاله فرض نفسها كقوة إقليمية لا يمكن الإستغناء عنها ، وفرض الوجود الصهيوني في المنطقة.

الفصل الثالث: العلاقات المائية مابين تركيا وسوريا والعراق الآفاق و التحديات:

خصص هذا الفصل للحديث عن العلاقات التركية مع سوريا والعراق من خلال ذكر أهم الاتفاقيات المائية التي جمعت ما بين تركيا وسوريا والعراق ،تم بيان الإتفاقيات والبروتوكولات الموقعة بشأن حوضي دجلة والفرات ، تم فيه بيان تجاهل تركيا لهذه الإتفاقيات كنتيجة لأبعاد سياسية وإقتصادية.

وقبل التطرق لمستقبل العلاقات المائية خصص للحديث عن سيناريوهات المستقبل،ما بين ثنائية الصراع والتعاون، كان علينا أن نبرز التحديات التي تواجه المنطقة العربية والطرق التي تواجه بها هذه الدول هذه التحديات،حتى نستطيع بناء مشاهد احتمالية لمستقبل المياه بناءا على المعطيات المتوفرة في المنطقة وللتكلم عن مستقبل العلاقات لا نستطيع تجاهل العلاقات التي كانت تربط تركيا بسوريا والعراق في الماضي

المبحث الأول:الإتفاقيات المائية بين تركيا وسوريا و العراق:

نظم القانون الدولي عملية إستغلال الأنهار الدولية بين الدول المتشاطئة إذ صدرت معاهدات وإتفاقات بين الدول تنظم إستخدام المياه الدولية ،ونشرت الأمم المتحدة في عام 1963 ما يزيد عن 250 معاهدة تنظم إستخدام المياه الدولية[1].

فيها نهري دجلة الفرات هي مياه دولية ،وهي الصفة التي تطلق في القانون الدولي على الأنهار التي تتجاوز إقليم الدولة التي تنبع منها إلى غيرها من الدول ،ما ينزع عن النهرين صفة النهرين الوطنين ،فضلا على أن الصفة الدولية للنهرين ترسخت من خلال عدد من الإتفاقيات والبروتوكلات التي نظمت بعض أوجه إستغلالهما ، وأرست مرتكزات مهمة للتعاون بين الدول الثلاث تركيا وسوريا والعراق.[2]

وكما ذكرنا سابقا فإن تركيا وسوريا كانتا خاضعتان للحكم العثماني طيلة أربع قرون وذلك قبل إنتهاء الحرب العالمية الأولى ودخول الحلفاء (فرنسا وإنجلترا) ، وانفصلت سوريا والعراق وسوريا عن الدولة العثمانية ، وارتسمت حدود جديدة ،بمعنى أن كلا من

[1] سمير هادي سلمان،مرجع سابق ، ص4.

[2] محمد علي الجبوري"المعضلة المائية بين تركيا و الجوار الجغرافي "،**مجلة المستقبل العربي** ،العدد 419 ، جانفي 2014،ص 77.

نهري دجلة والفرات كانا تركيين تحت سيادة الدولة العثمانية أصبحا بعد ذلك نهرين يجريان في أكثر من دولة وأصبح النهرين من الأنهار الدولية.

ففي أواخر الحرب العالمية الأولى وقع الحلف مع حكومة السلطان محمد الخامس في إسطنبول معاهدة سيفر 1920،وبموجب هذه الإتفاقية احتفظت تركيا بأراضي عربية واسعة هي: حوض سيحان وجيحان ومنحدرات المياه على سفوح طوروس ،ولم يتم الإكتفاء بهذا بل المطالبة بمنطقتي الموصل العراقية والإسكندرون السورية ، وبسبب الحرص البريطاني على حقول النفط في الموصل أجبروا الأتراك على الإعتراف بأنه عراقي عام 1962،أما لواء الإسكندرون تنازلت عنه فرنسا لمصطفى كمال أتاتورك عام 1939.[1]

ويمكننا القول بأن المتغيرات التاريخية هي ما أعطى حقوق مكتسبة لصالح سوريا والعراق في نهري دجلة والفرات والدليل على ذلك الإتفاقيات الموقعة بين هذه الدول الثلاث ،وهي هدفها تنظيم وتقسيم المياه بين هذه الدول الثلاث إلا أن معظم هذه الإتفاقيات الموقعة بينها وبين هذه الدول هي إتفاقيات جائرة وقعتها مع دولتي الإنتداب آنذاك على العراق وسوريا (بريطانيا و فرنسا).

[1] إنتصار محي الدين ، مرجع سابق ،ص 103.

المطلب الأول :الإتفاقيات والمعاهدات والبروتوكلات بشأن حوض دجلة والفرات:

أبرمت العديد من الإتفاقيات المشتركة بين تركيا والدول المتشاطئة على حوضي دجلة والفرات ،سواء خلال مرحلة الإنتداب أو مرحلة الإستقلال الوطني ، ولعل أهم هذه الإتفاقيات والمعاهدات هي :

أولا :أثناء الإنتداب :

بعد إنهيار الدولة العثمانية وإستقلال سوريا والعراق تولت فرنسا عقد الإتفاقيات عوضا عن سوريا ،وبريطانيا بدل العراق ومن أهم هذه الإتفاقيات والمعاهدات :

1. **المعاهدة البريطانية الفرنسية1920** : وقعت الإتفاقية بتاريخ 1920/12/23 من قبل دولة الإنتداب البريطاني (العراق) ، والإنتداب الفرنسي (سوريا) وتركيا ومهمتها

معالجة المشكلات الخاصة بمياه نهري الفرات ودجلة ولا سيما إذا أريد بناء منشأت مائية هندسية في أعالي هذين النهرين.[1]

2. **معاهدات لوزان بين دول الحلفاء و تركيا لعام**1923: وقعت الإتفاقية بتاريخ 24 جويلية 1923 من قبل دولتي الإنتداب وهذا ما تنص عليه:

جاء في المادة (109) عند عدم وجود أحكام مخالفة ،يجب عقد إتفاق بين الدول المعنية للمحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منهم وذلك عندما يعتمد النظام المائي (فتح القنوات ألفيضانات ، الري ، البزل،والمسائل المماثلة)على الأعمال المنفذة في إقليم دولة ، ومصادر هذه المياه في دولة أخرى ،بسبب تعيين حدود جديدة وعند تعذر الإتفاق تحسم المسألة بالتحكيم.[2]

3. **وبروتوكول عام** 1987 وهو يتضمن فقرة خاصة بالمياه تنص على خلال فترة ملء خزان سد أتاتورك يتعهد الجانب التركي بتوفير معدل سنوي يقدر ب 500م^3/ثا وفي

[1] سمير هادي سليمان، مرجع سابق، ص 13.

[2] صاحب الربيعي ، "الإتفاقيات المائية بين العراق و دول حوض الفرات "،تم تصفح الموقع يوم2017/05/22 الساعة 7:48 .الموقع www.water sexpert.se/fwattage.htm.

الحالات التي يكون فيها الجريان الشهري تحت المستوى فإن الجانب التركي يوافق على أن يعوض الفرق أثناء الشهر التالي.[1]

إذ يتبين لنا من خلال هذه البروتوكولات والإجتماعات بأن الدول الثلاث تسعى لضمان الحد الأدنى من الإحتياجات السورية والعراقية بمحاولة تركية للإلتزام بتوفير المياه.

وبالتالي فإن موضوع التوصل إلى إتفاق نهائي لإقتسام مياه النهرين بين الدول المعنية مازال يشكل هاجسا لدى دول المصب العربية ،وهو يخضع لتجاذبات مرتبطة بالأوضاع السياسية وما أكثرها في المنطقة،وبالتالي فهي مازالت تشكل مصدر توتر يصعب من خلالها لتلك الدول وضع خطط تنمية طويلة المدى تعتمد على واردات مائية مضمونة.[2]

4. **إتفاقية الصداقة وحسن الجوار** الموقعة في أنقرة 1929م بين فرنسا بإسم سوريا وتركيا: حيث أكدت المادة (13) منها على أنه تطبيقها للمادة (12) من إتفاق أنقرة 1921 وهو يؤكد على تغطية حاجات حلب بزيادة كمية نهر قويق ،أو تأخذ قسم من مياه نهر الفرات أو بجمع الطرفين.[3]

---

[1] عبد الله الدوريبي "إيجابيات التعاون بين دول حوضي نهر دجلة و الفرات لإستغلال مواردها المائية" ،(ورقة بحث قدمت في الملتقى العلمي حول ايجابيات التعاون بين دول حوضي نهري دجلة و الفرات ،الرياض 19-2011/12/21،ص 31.

[2] عبد الله الدوريبي ،مرجع سابق ، ص 32.

[3] إنتصار محي الدين ،مرجع سابق ،ص 105.

5. **معاهدة حسن الجوار بين العراق وتركيا لعام** 1946: وقعت بتاريخ 1946/03/29 وتتضمن الإتفاقية بموجب المادة (6) من الإتفاقية بروتوكولات ،عالج البروتوكول الأول تنظيم جريان مياه دجلة والفرات وروافدهما أو تأكيد حق العراق في تنفيذ أية إنشاءات أو أعمال على النهرين تؤمن إنسياب المياه بصورة طبيعية سواء في الأراضي العراقية أو الأراضي التركية على أن يتحمل العراق تكاليف إنشائها.[1]

ثانيا بعد الإستقلال من الإنتداب:

وقعت الدول الثلاثة العديد من البروتوكولات والإتفاقيات فيما بينها بعد الإستقلال من الإنتداب البريطاني والفرنسي ومن أهمها نذكر:

لقد خضعت مياه نهري دجلة والفرات الى العديد من المباحثات بين الدول المعنية مند بداية القرن الماضي ،ونشير هنا إلى ما صدر من بروتوكولات بين هذه الدول منها بروتوكول عام 1980 للتعاون الفني والإقتصادي بين العراق وتركيا ،والذي إنضمت إليه سورية عام

[1] سمير هادي ،مرجع سابق ،ص 13.

1983 وهو يقضي تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة القضايا المتعلقة بالمياه الإقليمية (وخصوصا مياه دجلة والفرات).

المطلب الثاني:هيمنة تركيا وتجاهل الإتفاقيات:

تعتبر تركيا أن نهري الفرات ودجلة يتميزان بجملة من الخصائص تجعلهما مختلفين عن بقية الأنهار الأخرى في العالم ،وتتمسك تركيا بالطابع التركي للنهرين النابعين من أراضيها بإعتبارها مياها عابرة للحدود ،وليست مياه دولية مشتركة ،وترى بأن ما تمرره من مياه إلى سوريا والعراق هو تضحية منها وليس واجبا ،بإعتبار حوضي دجلة والفرات حوضا واحدا وترفض مبدأ تقسيم أو توزيع المياه ،وترى تركيا أن حرصها على توفير الإحتياجات المائية للعراق وسوريا ،لا يفرض عليها أي إلتزام بالدخول في أي نوع من المساومات أو المفاوضات.[1]

وعلى الرغم من تطور العلاقات العربية - التركية في مجالات عدة فإن مشكلة المياه تقف حائلا أمام تفعيل هذا التطور وقد تفاقمت المشكلة بشكل حاد منذ أوائل الثمانينات عندما بدأت تركيا بتنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول الذي صممته وباشرت بتنفيذه دون إستشارات شاملة مع سوريا والعراق.[2]

---

[1] محمد سالمان طايع وأخرون ،مرجع سابق ،ص،ص. 140،139.

[2] محمد علي الجبوري ،مرجع سابق ، ص 80.

ويتبين لنا من خلال الموقف التركي برفضها مبدأ تقسيم المياه أنها تشكل تهديد للأمن المائي العربي وتنظر للمياه على أنه سلاح ذو بعدين سياسي وإقتصادي ،تطمع من خلاله تحقيق أهدافها ورغم كمية الضرر الذي تسببه لجوارها وهذا ما سنفصله من خلال هذين النقطتين المهمتين:

أولا :الأبعاد السياسية:

- أصبح الصراع على المياه حقيقة مع تطور دور المياه كأحد موضوعات السياسة الدولية ذات الأهمية الإستراتيجية ،لذلك عدت المياه والسيطرة على مصادرها من أهم عناصر إثارة الصراع بل أطلق العديد من الباحثين على القرن الحالي قرن المياه ،لما ستلعبه المياه من أدوار محورية ،وإستخدامها كإحدى أدوات الضغط السياسي الذي تمارسه الدول المسيطرة على منابع الأنهار[1] ،إذ أن دول المصدر تتمتع بالقدرة على السيطرة والتحكم بنسب تدفق المياه للدول المشتركة معها في هذا المصدر.

فإمتدادات حوضي دجلة والفرات في دول الجوار جعل مشكلة المياه لدى دولتي الممر والمصب (العراق وسوريا) أكثر تعقيدا لأن تركيا تنظر للمياه كسلاح سياسي وجيوبولتيكي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافا سياسية وإستراتيجية ،وأصبح هذا الأمر

[1] رضا محمد هلال ،"امن الموارد و أثاره الإستراتيجية على الدول العربية ،**مجلة السياسة الدولية** ،العدد 186 (2001) :ص 20.

يشكل تهديدا لسوريا والعراق خصوصا بعد رفض تركيا الإعتراف بأن النهريين نهرين دوليين بل تعتبرهما نهرين عابرين للحدود ،لكي لا تطالب بتطبيق القانون الدولي الخاص بتقسيم مياه الأنهار الدولية[1] حيث أن تركيا إستغلت مياه النهرين في مشاريعها دون مراعاة حقوق سوريا والعراق في النهرين مما أدى إلى تأثير سلبي على مصادر المياه لكل من العراق وسوريا ،من إنخفاض في نسب جريان النهرين والتلوث وما يتتبعهما من أضرار متلاحقة التي تمس مختلف القطاعات فالماء أساس الحياة ،لدى إحتجت كل من سوريا والعراق نتيجة الضرر الذي نزل بإقتصاداتهما ،والواقع أن الإنخفاض الكبير في جريان النهرين سبب إحتياجا واسعا في العالم العربي كله ،ولطالما كانت قضية المياه تطرح كسبب محتمل لحرب مستقبلية[2] ،وليس ثمة شك في وجود علاقة وطيدة بين الأمن المائي ،وبين الإستقلال الإقتصادي والسياسي فتحقيق الأول يقود إلى ضمان تحقيق الثاني فحين تضعف دفاعات الدولة ضد المطامع الخارجية في ثروتها المائية تفقد الدولة بالتدرج سلطتها على الكيان الجغرافي والسياسي والإجتماعي وحين تفقد قدرتها على تأمين مصادر الغذاء ،ويصعب إستيعاب الحاجات الإقتصادية المتزايدة ومن تلجأ الى الإستدانة والإستدانة تضعها تحت رحمة القوى الدائنة وهذا إما يعرض إستقلالها الإقتصادي

[1] محمد صادق إسماعيل ،**المياه و حروب المستقبل** ،ط1 (القاهرة :العربي للنشر ،2012) ص،ص. 177،178.

[2] نضال أحمد بدر ،"الأبعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات و أثرها على العلاقات التركية السورية" ،(ماجيستر في تخصص دراسات الشرق الاوسط ،جامعة الازهر ،2012) ،ص 65.

والسياسي للخطر[1] ،حيث أن هذه الدول ترهن إستقلالها بيد الدائنة التي تضع شروطا ،تحد فيها من الإستقلالية الداخلية حيث أن هذه تفرض سياستها التي لا تتلائم مع الأوضاع الإجتماعية الداخلية وهذا ما يخلق أزمات داخلية وخارجية لهذه الدول ومن هنا نرى بأن العلاقة علاقة طردية (علاقة تأثير وتأثر) وأي تهديد لهذا المصدر المهم يؤدي إلى إختلال في النظام الكلي لأمن هذه الدول.

- كما أن لتركيا أهدافا إسترتيجية وأمنية داخلية من مشاريعها ،كما ذكرنا سابقا (مشروع الغاب وإقليم كردستان) وإستعمال تركيا لورقة المياه للضغط على سوريا والعراق في حال مساندتها للقوى الكردية المعارضة لتركيا ،وهو الأمر المؤثر للعلاقات بشكل مستمر ،وكان أخطر تهديد هو تهديد الرئيس التركي الاسبق أوزال :"بأن الدول التي تدعم الإنفصاليين الأكراد تعرض مصالحها للخطر ،وأن تركيا لن تتردد في الدخول بصراع مسلح مع هذه الدول"

وهناك عدة أهداف تحاول تركيا مند زمن تحقيقها لتحقيق مكاسب سياسية عدة فمن جانب التأثير على سوريا فيما يخص حزب عمال الكردستاني فزعيم حزب العمال (عبد الله أوجلان) كان يقيم في دمشق ووصل الأمر لحد المواجهة العسكرية في السبعينات لولا

[1] إنتصار محي الدين مرجع سابق ،ص،ص. 73،74.

تدخل الرئيس المصري حسني مبارك ،أما من جانب أخر وهو التأثير على العراق سياسيا وإقتصاديا وربما توسعيا.

فتركيا تعتبر الموصل من المناطق التابعة لها ،التي تمثل إقليم كردستان الذي يتمتع بوضع فيدرالي موسع الصلاحيات ،تتخوف تركيا الذي سيكون بمثابة الدافع سياسي لأكراد تركيا لأجل المطالبة بوضع مشابه للوضع الذي حصل عليه أكراد العراق.[1]

تركز تركيا في سياساتها المائية التي تمارسها مع العراق وسوريا على تحقيق أهداف إستراتيجية وأمنية وإقتصادية ،حفاظا على أمنها وإستقرارها بإستعمال المياه كورقة رابحة تضمن لها تحقيق أهدافها.

ثانيا :الأبعاد الإقتصادية:

- مقايضة المياه بالنفط: تصف تركيا مشاريعها المائية ،بوصفها عنصرا موازيا لأهمية النفط العربي مستغلة مضاعفة الطلب العالمي على المياه التي يمكن أن تنافس الطاقة ،ويحاول المسؤولون الأتراك منذ وقت مبكر تحويل بلدهم الى "دولة مائية "،بوصفها مصطلحا موازيا بالمعنى والمدلول "دولة نفطية"[2]

[1] محمد محمود يوسف ، "حرب المياه في العالم العربي بين التحديات الإقتصادية و الاطماع السياسية " ، تم تصفح الموقع يوم :2017/05/19،ساعة :16:02،الموقع : WWW.GLOBALARAB.NET WORK.com/...and.../

[2] محمد علي الجبوري ،مرجع سابق ،ص 87.

تسعى تركيا لتلبية إحتياجاتها النفطية بتوظيف قوتها المائية خصوصا وأنها تعتمد بشكل كبير على النفط العربي في إقتصادها.

فتركيا تسعى دوما للترويج لمفهوم المياه سلعة ،خصوصا بعد مرور تركيا بفترة تأزم فيها الوضع الإقتصادي عندها ولتخرج من أزمتها الإقتصادية ،إعتمدت على المياه للخروج من هذه الأزمة.[1]

المتاجرة بالمياه : تحاول تركيا من خلال هذا المشروع كسب المال من خلال بيع المياه ويبقى مشروع أنابيب السلام مشروع تركي – أمريكي – صهيوني سيحقق لتركيا مكاسب إقتصادية وسياسية كبيرة.[2]

المبحث الثاني :التحديات وإستراتيجيات المواجهة في ظل تفاقم أزمة المياه :

المطلب الأول : تحديات الأمن المائي في المنطقة العربية:

تعد موارد المياه أحد أهم مرتكزات الوجود الإنساني على مر العصور، وتوجد أسباب عدة لأزمة المياه في الوطن العربي وسنذكر منها:

ا.عوامل طبيعية:

[1] ماجد الحسناوي "تأثير السياسة المائية على الإقتصاد الوطني"،**جريدة الدستور**،22جانفي،2016،العدد3550.

[2] أميرة إسماعيل العبيدي ،"إشكاليات السياسة المائية بين سوريا وتركيا"،**مجلة التربية و العلم** ،العدد02،(2011)،ص 66.

1- قلة الهطل المطري في مساحات واسعة من الوطن العربي ،نحو 70 % من المساحة تتلقى أقل من 100مم سنويا.[1]

2- التغيرات المناخية : تتسم المنطقة العربية بسرعة التأثر بتغير المناخ وتقلبه نتيجة لمشكلة ندرة المياه التي تعاني منها أساسا ،ويمكن لتغيرات محدودة في أنماط المناخ أن تؤدي إلى أثار مأساوية لأن إرتفاع درجات الحرارة يرفع معدلات البحر،وتتغير أنماط سقوط الأمطار.

3- الإعتماد على الموارد المائية المشتركة : إن إحدى التحديات الكبيرة المرتبطة بإدارة الموارد المائية في المناطق العربية هو أن نظم الأنهار الدولية الرئيسية في المنطقة مشتركة بين بلدين أو عدة بلدان ،ويتعاظم هذا التحدي في الأماكن التي لا توجد فيها نظم مؤسسية ترمي إلى الحد من المخاطر التي تخصص الموارد المائية في ظل مشكلة المياه.[2]

4- الجفاف والتصحر : يقع الجزء الأكبر من الأراضي العربية في المنطقة الجافة وشبه الجافة من العالم وهو ما يؤدي إلى ندرة الموارد المائية العربية ،فكميات المياه المتجددة غالبا ما تكون محدودة في الوطن العربي، ويعد التصحر بمثابة نتيجة طبيعية لموجات الجفاف والتصحر يعني قابلية الصحراء أو الظروف الشبه صحراوية للإمتداد

---

[1] إبراهيم أحمد سعيد،"تحديات الامن المائي العربي"،**مجلة جامعة دمشق** ،العدد1-2،(2015) ،ص 522.

[2] تقرير الامم المتحدة الرابع عن تنمية الموارد المائية في العالم ،المنطقة العربية تواجه تحديات متعاظمة في مجال المياه ،مارس 2012.

عبر حدودها والخطر محدق بجميع الأقطار العربية إلا أن نسبته تختلف من قطر لآخر: فحوالي 70% من المساحة الكلية للمنطقة العربية واقعة تحت تأثير التصحر.[1]

II.العوامل البشرية:

1- الضغوط الإجتماعية والسكانية: في ظل النمو السكاني في الوطن العربي فالعالم العربي بأجمعه يواجه فجوة مائية حالية والفجوة المائية سترتفع في حلول عام 2030 في ظل إستمرار الوضع القائم وهذا ما يبينه الجدول أدناه:[2]

الجدول رقم (08): النمو السكاني في العراق و سوريا والفجوة المائية بإحتساب متر مكعب كحد أدنى للفرد لتحقيق الأمن المائي.

الدولة	عدد السكان	كمية المياه الاجمالية موارد تقليدية م^3/السنة	حصة الفرد الكلية (م3/الفرد/السنة)	العجز لدى الدولة مليار متر مكعب 2011	السكان عام 2030	الطلب على المياه عام 2030 مليار متر مكعب	عجز الفرد	الفجوة المائية 2030م/م^3
سوريا	21593784	16800	778.00	4.8	32	32	222.0	15.2

[1] عودة بوعبي ،"الصراع الإقليمي على المياهفي الشرق الأوسط"،(ماجيستر في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية جامعة الجزائر 3،2010)، ص 78.

[2] شداد العسلي "الفجوة المائية وأثرها على الفجوة الغذائية في الوطن العربي "،(ورقة بحث قدمت في ملتقى دولي ،جامعة نايف للعلوم الأمنية الرياض (2013) ،ص 9.

العراق	31333.816	89860	2868.06	59-	46.4	46.4	1686.06-	43.5-

وهكذا نستطيع القول أن الفجوة المائية تتزايد بتزايد عدد السكان وكمية الطلب وإحتياجات الفرد ،كما أن إحتياجات الأفراد أصبحت تختلف مسايرة مع التطورات الحاصلة ،بالإضافة إلى سوء الإستخدام ،وهذا يزيد من خطر العجز المائي التي تتفاقم مع تقدم السنوات.

بالإضافة الى هذا فإن العجز في تأمين الإحتياجات المائية سوف يزيد من عجز تأمين الغذاء في المنطقة العربية.

2- ضعف الوعي على مستوى الفرد والمجتمع بقضايا المياه : يبقى الإنسان هو بنية التنمية في أي مجتمع ، ووعي الإنسان بقضايا المياه ومشكلات والتحديات هذا القطاع الحيوي في المنطقة العربية ،وإدراك ما هو دوره في مواجهة تلك التحديات هو ضرورة لأي إصلاح ،وقد عانت المنطقة العربية من ضعف الوعي لقضايا المياه حيث سادت ثقافة الوفرة المائية في الكثير من الدول العربية ،ولكن يجب الآن التحول إلى ثقافة التعامل مع الندرة المائية.[1]

[1] تقرير الأمم المتحدة ،"دليل اعداد الإستراتيجيات المائية وخطط العمل مع تأثير التغيرات المناخية "،2015.

3- غياب الإتفاقيات المائية بين دول المنطقة : وهي محاولات تركيا بتغيير بنود الإتفاقيات السابقة وإقامة المشاريع المائية الضخمة على ضفاف النهرين ،والذي يسبب النقص الواضح والمتزايد عام بعد عام.[1]

ومن خلال ما رأيناه سابقا ،فإن ما يبدو واضحا هو أن تركيا تتصرف بمياه نهري دجلة والفرات ،وفق ما تمليه عليها مصالحها الخاصة على حساب مصالح كل من العراق وسورية وهو أمر يتعارض مع مبادئ والقواعد القانونية ،ومع العرف الدولي وكل هذه الدول التي ترتبط بمصادر مائية خارج حدودها ،معرضة للمشاكل المائية ،وخاصة في غياب إتفاقيات تنظم مجرى هذه المياه.[2]

وفي هذا نستطيع القول أن التحديات التي تواجه المنطقة العربية هي تحديات داخلية وخارجية :

داخلية : تتمثل في عدم رشادة السياسات العربية في تسيير وإدارة الموارد المائية ،إضافة إلى نقص الوعي والتوعية لدى المواطنين ،فضلا عن المشكلات الطبيعية والتلوث البيئي وسوء إستغلال هذه الموارد المهمة.

---

[1] إبراهيم احمد سعيد ،مرجع سابق ،ص 522.

[2] دلال بحري ،"أهمية القانون الدولي للأنهار الدولية في إستقرار العلاقات المائية الدولية :دراسة حالة نهري دجلة و الفرات" ،**مجلة المستقبل العربي** ،العدد 453،نوفمبر 2016 ، ص 132.

خارجية : وتتمثل في تهديد دولة الجوار الجغرافي تركيا وتغليب مصلحتها على مصلحة دولتي المصب ،وهذا ما أثر سلبا على سوريا والعراق ،وعدم إلتزامها بقواعد القانون الدولي والإتفاقيات الثلاثية.

والمخطط التالي يبين العوامل المؤثرة في المسألة المائية:

الشكل رقم (01) العوامل المؤثرة في المسألة المائية :

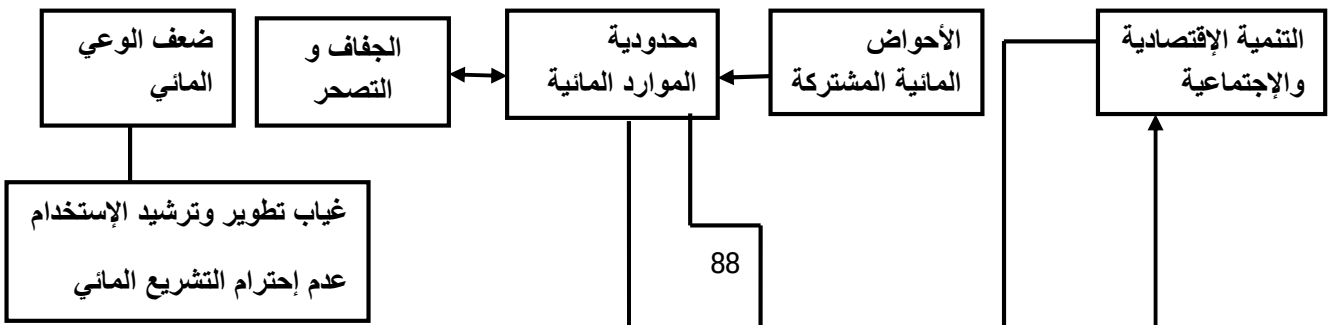

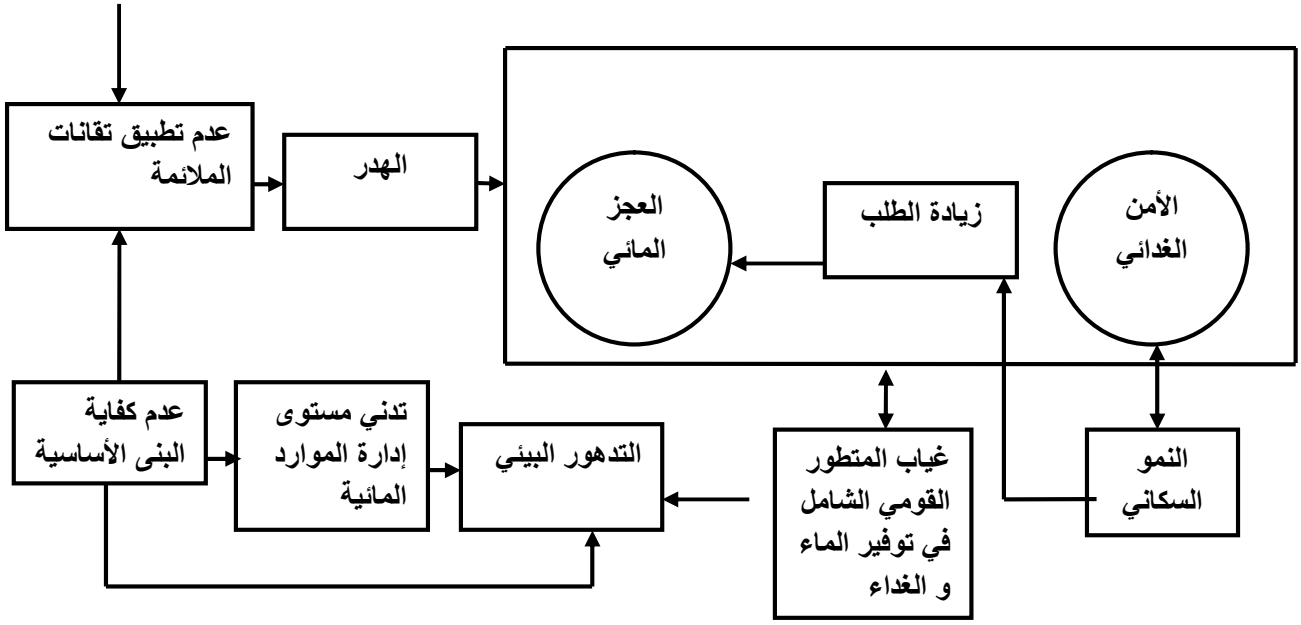

المصدر: فريد أبو حامد ، "المسألة المائية في الوطن العربي وتحديات المستقبل " ،تم تصفح الموقع يوم : 2017/05/20،الساعة:19:07

الموقع: Khartoumspce.uofk.edu/handle/123456789/6346/

المطلب الثاني:إستراتيجية مواجهة أزمة المياه:

توجد العديد من البدائل المطروحة لتجاوز الفجوة المائية الحالية ما بين العرض والطلب (الموارد المائية المتاحة و الإحتياجات الفعلية للإستهلاك) في المنطقة العربية ككل وفي معظم بلدانها على حدى. وتقع هذه البدائل ضمن ثلاثة أسطر رئيسية :[1]

أ- ترشيد إستهلاك الموارد المائية المتاحة.

ب- تنمية الموارد المائية المتاحة.

ت- إضافة موارد مائية جديدة.

1- ترشيد إستهلاك الموارد المائية :

- الكفاءة في إستخدام الموارد المائية إلى أقصى ممكن.
- العدالة في تخصيص المياه بين مختلف القطاعات الإجتماعية والإقتصادية وبين كافة المستخدمين.
- الإستدامة البيئية وحماية الموارد المائية والتنظيم الإيكولوجية المرتبطة بها.[2]
- التوجه نحو ترشيد إستهلاك المياه في النشاطات الزراعية لأنها المستهلك الأساسي لموارد المياه.

إن منهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية يطرح في النهاية مبدأ التوازن بين الإحتياجات المائية (الطلب) وبين الموارد المتاحة (الإمداد) وقد لاحظنا أن التوازن بين الأمن المائي

[1] سامر مخيمر وخالد حجازي ، مرجع سابق ،ص 119.

[2] تقرير الأمم المتحدة ، مرجع سابق، ص 08.

والأمن الغذائي يشكل العماد الأساسي لهذه المعادلة ،بغض النظر عما يتداخل في طرفيها من عناصر متعددة تتشعب لتشتمل معظم النشاطات الإقتصادية والإجتماعية والخدمية والشكل رقم(2) يبين دور الإدارة المتكاملة في تقدير الإحتياجات و الإمكانيات في موارد المياه في الوطن العربي:

الشكل رقم(02) :الإدارة المتكاملة لموارد المياه في الوطن العربي.

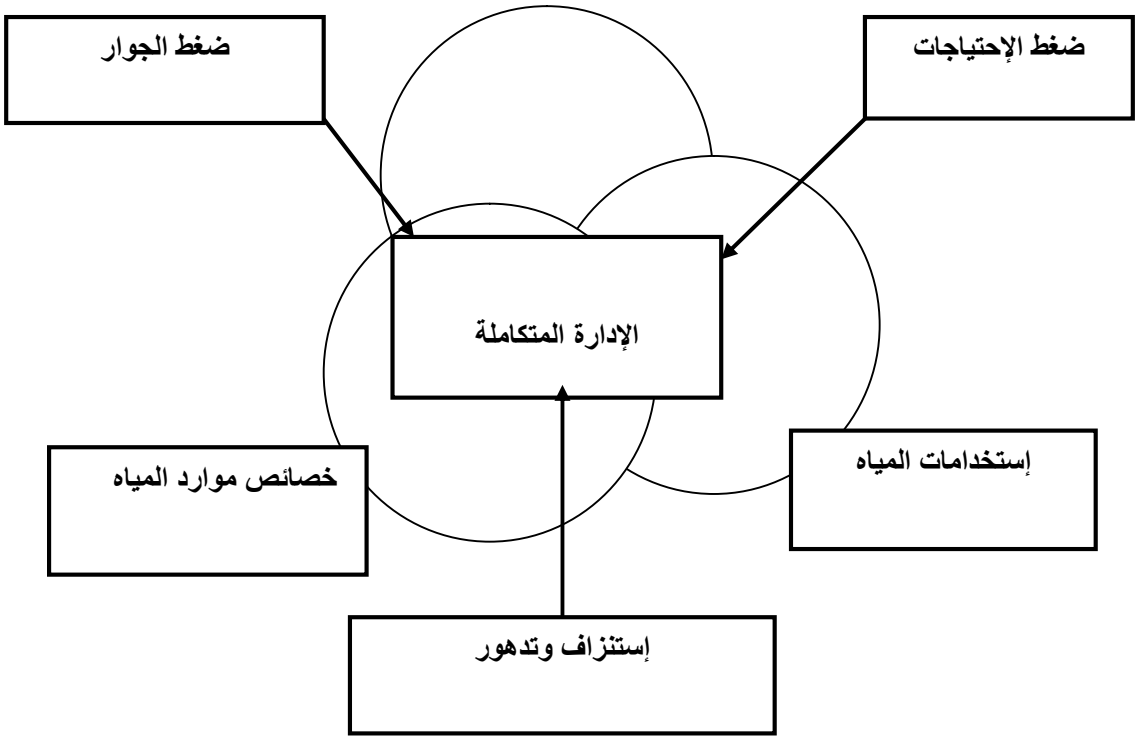

المصدر : إبراهيم أحمد سعيد ،مرجع سابق،ص .531.

2- تنمية الموارد المائية المتاحة:

- مشروعات السدود و الخزانات : التوسع في بناء الخزانات السطحية على مجاري المياه لتنمية الموارد المائية السطحية في أقطار الوطن العربي .[1]
- تقليل المفقود من البخر من أسطح الخزانات و المشاريع المائية:

نجد أن كميات كبيرة من المياه تفقد بواسطة البخر من المجاري المائية والخزانات ،والتي تتطلب تعديل المجرى لحماية سيول النهر من التأكل ،مع ضرورة اللجوء إلى تغطية القنوات المكشوفة أو إستخدام المواسير المطمورة لتقليل المفقود من البخر.[2]

- تشجيع الدولة للمشاريع الإستثمارية الخاصة بمعالجة المياه الناتجة عن الإستهلاك الصناعي والزراعي .
- إستخدام طرق الري الحديثة كالري بالرش والتنقيط والري المدفون.[3]

3- إضافة موارد مائية جديدة:

- إعادة إستخدام مياه الصرف: ويتدرج هذا البديل تحت ثلاثة تطبيقات لنوعية مختلفة من مياه الصرف (الزراعي،الصناعي،الصحي) وكل منها يحتاج لضوابط مختلفة في المعالجة و الإستخدام ،وقد بدأت بالفعل في العديد من دول العالم ،لأن تصريف تلك الأنواع من المياه دون معالجة إلى المسطحات المائية يسبب مشاكل بيئية خطيرة.

---

[1] عودة بوعبي،مرجع سابق ، ص 73.

[2] سامر مخيمر و خالد حجازي ،مرجع سابق ،ص، ص .125،126.

[3] توفيق جاسم ،إدارة المائية في العراق الواقع و الحلول ،تم تصفح الموقع يوم :1017/05/22 ،الساعة:15:48 ،الموقع:http//acwua.org/images/2twfiq

- تحلية المياه : ومما لا شك فيه أن محدودية المصادر الطبيعية للماء العذب بما أن الماء قابل للتحول من حالة إلى أخرى ،وإستنادا إلى هذه الخاصية تبلورت العديد من الطرق لتحلية المياه[1].

بالإضافة إلى كل هذا ، الوسيلة الدبلوماسية التي تعمل على إقناع تركيا ،للدخول في مباحثات جديدة من أجل توقيع بروتوكول أو معاهدة أو وثيقة عهد دولية ،لإعادة تحديد حصص المياه للدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات وروافدهما،مع سن التشريعات و القوانين التي تحافظ على الموارد المائية وتدعم صيانتها وتردع الجهات التي تسبب تلوث هدرها من خلال إنشاء مراكز رقابة و حماية و صيانة دولية لحماية الموارد المائية .

ما نلاحظه أنها إستراتيجيات تبحث في حلول لوضع حد للفجوة المائية في المنطقة ولحماية مواردها من التهديدات المحيطة سواء كانت طبيعية أو تهديدات من دول الجوار الجغرافي.

المبحث الثالث: دور المتغير المائي في العلاقات المستقبلية التركية العربية:

المطلب الأول : سيناريو الصراع:

[1] سامر مخيمر وخالد حجازي ،مرجع سابق ،ص ؛ص .128؛133.

تبدو قضية المياه ثانوية حيال ما يشهده العالم من أعمال عنف وحروب وإضطرابات سياسية على الرغم أنها قضية أساسية قد تشكل سببا كافيا لإندلاع الحروب والنزاعات ،ومع إزدياد الطلب على المياه في ظل الإرتفاع السريع للنمو السكاني ،وإرتفاع الإحتباس الحراري ،ونسبة الهدر العالية في المياه ، تعاني الكثير من دول العالم ،وغالبها دول عربية أزمة حقيقية .[1]

ويبقى الماء أصل الحياة ولكنه متوفر بكميات قليلة ،ويعتبر إرتفاع معدلات الزيادة السكانية وسوء إستخدامه جميعها عوامل رئيسية في ندرة هذه المادة الحيوية في بعض المناطق حيث تشير الدراسات الى أن عدد سكان العالم العربي إرتفع من 205 مليون في عام 1985 إلى 300 مليون عام 2000 ، ومن المتوقع أن يصل 600 مليون عام 2035،فيما تناقصت الموارد المائية وإزداد الطلب عليها بنسبة تصل إلى8%مما سبب عجزا

مائيا في عام 2000 بنحو 127 مليار متر مكعب ويتوقع أن يصل في عام 2030 إلى 176 مليار متر مكعب ،وبهذا نرى بأن إرتفاع معدلات النمو السكاني من أكثر القضايا خطورة على المياه. [2]

[1] سجى مرتضى ،شح المياه كارثة العالم العربي المقبلة ،تم تصفح الموقع يوم 2017/05/22،الساعة 20:46:،الموقع:/.../rassef22.com/life/20/6

[2] عودة بوعبي ،مرجع سابق،ص 75.

إضافة الى ذلك فإن الإحتباس الحراري والتغيرات المناخية تؤثر على نسبة المياه ونوعيتها.

وتكمن جدلية النزاع من أجل المياه في طبيعة الوضع الجيو إستراتيجي للوطن العربي ، ولهذا تعد مسألة المياه في هذه المنطقة من أكثر المسائل إثارة للجدل والإختلافات والصراع ،فإلى جانب أنها مسألة إقتصادية وإجتماعية وقانونية وفنية،فهي كذلك مسألة أمنية وإستراتيجية لأنها تتعلق بحياة دول المنطقة وشعوبها ،وتتشابك مع مشكلات أخرى،توالدت منها في الماضي ، وقد تتوالد في المستقبل ،نزاعات وصراعات مسلحة ،مثل مشكلات الحدود،والإحتلال والتوسع والأقليات.[1]

ومن المؤكد أن المياه في هذه المنطقة هي عنصر مكمل وإضافي لعناصر التوتر فيها (كالمطالب الإقليمية ،وأوضاع الأقليات التركمانية والتركية ،وأمن الحدود،وحركات التمرد والإنفصال).[2]

وهكذا نستطيع القول أن المياه عامل مكمل لنشوب الصراعات في المنطقة حيث أن دول المصدر تستغل وضعها الجغرافي لحسم مسائلها السياسية والإقتصادية والإجتماعية العالقة

[1] إنتصار محي الدين مرجع سابق ،ص. 111.

[2] رمزي سلامة ،مرجع سابق،ص.143.

وهذا ما يثير توتر العلاقات بين دول المصدر (تركيا)ودول المصب (العراق وسوريا) ليأزم العلاقات فيما بينهم.

فضلا عن تهديدات دول الجوار الجغرافي للأمن المائي العربي إما بمشاركتها بإستغلال بعض الأنهار أو سيطرتها على مصادر المياه التي تستفيد منها زراعيا وأطماعها في ثرواتها المائية.[1]

ناهيك عن عدم الإلتزام بالإتفاقيات الدولية والثنائية وتغليب مصالح هذه الدول على حساب دول المصب وزيادة على ذلك توظيف تركيا لقضاياها السياسية العالقة ومحاولة حسمها بإستغلال المياه كورقة ضاغطة.

وليس هناك أكثر من تركيا إدراكا لمثل هذه الأهمية العالقة بين الجانبين العربي و التركي حول المياه ،والتي لخصها بوضوح رئيس إحدى شركات المياه الكبرى في تركيا يوزير غارية حيث يقول:"المياه ستصبح نادرة يوم بعد يوم،وسترتفع أثمانها وستصبح كالنفط والغاز الطبيعي ،وهذه الندرة ماثلة بقوة في منطقة الشرق الأوسط ،ونتيجة للحاجات المتزايدة للمياه في "إسرائيل " فيمكن تزويدها بالمياه عبر شحن المياه لها من تركيا ،أو عبر مشاريع تحلية مياه البحر ،وإن الحل نفسه سيفرض على الدول العربية الغنية بالنفط والغاز الطبيعي من أجل الحصول على المياه بصورة تجارية ،وهناك مشاريع جاهزة

[1] عودة بوعبي ،مرجع سابق ،ص 83.

لتزويد الدول العربية المجاورة أو البعيدة بالماء لقاء ثمن هذه السلعة التي تعتبرها تركيا ثروة وطنية كما هو النفط في الدول الأخرى".

ففي الشرق الأوسط الصراع على المياه ربما يكون سمة المستقبل ذلك أن تحقيق الأمن المائي يعتبر من أهم الأولويات في المرحلة المقبلة لذلك فإن النزاع على المياه من العوامل المضافة إلى العوامل الموجودة المسببة لعدم إستقرار المنطقة ،ومن الدراسات التي أجريت حول أزمة المياه في الشرق الأوسط ما أشار إليه التقرير الذي نشره معهد الدراسات الإستراتيجية في لندن عام 1989 م والذي جاء فيه "أن الشرق الأوسط سيشهد في غضون السنوات المقبلة حربا للسيطرة على مصادر المياه نظرا لزيادة عدد السكان وزيادة برامج النمو الإقتصادي إضافة إلى العوامل التي ذكرناها سابقا فإن مثل ذلك الصراع قد يؤدي الى تحطيم الروابط الهشة بين دول المنطقة.[1]

وللإستدلال على أن المياه سببا في قيام الحروب فإن النزاع المسلح بين كل من تركيا وسوريا والعراق والأكراد عام1947 ،حرب إشتباكات بين سوريا والعراق وهدد حزب العمال الكردستاني بتفجير سد أتاتورك وكذلك مشروع جنوب شرق الأناضول وكل هذا بسبب مشروعات التنمية المائية المقامة على نهر الفرات بالإضافة إلى تهديد تورغوت أوزال –رئيس وزراء تركيا آنذاك –بإستخدام سلاح المياه ضد المتمردين عن طريق قطع

[1] حميد بن عبد الله اللحيدان ،"الشرق الأوسط و حرب المياه"،**جريدة الرياض** ،23ماي2017،القسم السياسي.

الإمدادات في حال عدم قيام سوريا بطرد أعضاء حزب العمال الكردستاني الذين منحتهم حق اللجوء .وفي عام 1998 صرح رئيس أركان القوات المسلحة التركية بأن تركيا في حالة حرب غير معلنة مع سوريا.[1]

لكن ما يبقى مجهولا ولا يستطيع أحد معرفته هو درجة الإستفزاز الذي تعتبره الدولة غير مطاق بحيث قد يدفعها للعمل العسكري .وعلى الرغم من أن سبب المعارك قد يبدو أنه الأرض أو السعي نحو الإستقلال أو حقوق الإنسان أو حماية الحدود ،فإن أي مواجهة في المستقبل ستتأثر بمائية المنطقة ،فحروب المياه إذا على الطريق.[2]

فمستقبل المياه في العالم العربي مخيف ،فقد توقعت التقارير الدولية إنخفاض الموارد الطبيعية ل "أصل الحياة" الى 11 ضعف من المتوسط العالمي بحلول 2050 في المنطقة العربية ويعتبر هذا الرقم مصدر قلق ،على القطاع الزراعي في التنمية.[3]

نستطيع القول أن كل المؤشرات تشير إلى خطورة الوضع في المنطقة العربية ،خصوصا وأن مستقبلها مرهون بيد دول المنبع ،وهذا ما يثير قلق كل من سوريا والعراق ،نظرا للأهمية القصوى لهذا المورد والذي بإنعدامه تنعدم الحياة ،فبدونه تتعطل كل القطاعات

---

[1] فاندا ناشيفا ،مترجمة ط1 ، ،**حروب المياه** ،(القاهرة :مكتب سطور النشر ،2012) ص 98.

[2] جون بولوك وعادل درويش ،مترجما ،**حروب المياه الصراعات القادمة في الشرق الأوسط** ،(مصر:المركز القومي للترجمة ،2009)ص؛ص. 54؛67.

[3] أحمد مدياني ،"الماء :شح الموارد الطبيعية يهدد مستقبل المواطن العربي" ،تم تصفح الموقع يوم 2017/05/23،الساعة8:48،الموقع: .http://www.alaraby.couk/supplements

فندرته تعتبر تهديدا للأمن الإنساني ،وهذا ما يثير ثورة دولتي المصب في حالة تحكم دولة المنبع بالمياه أو بإستعمال دولة المنبع لهذا المصدر لخدمة مصالحها على حساب الدول المتشاركة معها في هذا المورد كل هذا يرجح إمكانية الحروب على المياه.

ويمكن إيجاز أهم النقاط التي قد تؤدي إلى الصراع بما يلي[1]:

1- لم تتمكن دول الحوض من التوصل إلى صيغة كاملة شاملة لتقسيم المياه وضبطها ومن ثم زيادة الإيرادات في إطار جماعي ملزم وعلى قاعدة القانون الدولي ومصالح كل الأطراف وقد كانت هناك إتفاقيات عدة بين البلدان الثلاثة إلا أن تركيا لم تلتزم ببنود هذه الإتفاقيات

2- إستمرار تركيا بإنشاء مشاريعها على نهري دجلة و الفرات من دون مراعاة حقوق العراق و سوريا وحصصهما في كميات المياه الواردة إليهما خصوصا مشروع الغاب و مشروع سد إلسيو على نهر دجلة.

3- إستمرار التعاون التركي الإسرائيلي والذي بدت بوادره عام 1986 عندما طرحت تركيا مشروع أنابيب السلام.

4- وجود حزب العمال الكردستاني في أراضي سوريا والعراق.

[1] نوار جليل هاشم،"دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة و الفرات " ، **مجلة دراسات دولية** ،العدد 43،ص.71.

5- رغبة تركيا في الإنضمام الى الإتحاد الأوروبي ورغبتها في تحقيق نموها الإقتصادي.

كل هذه الأسباب مجتمعة قد تؤدي إلى حروب في المستقبل . وهذا توضيح تخطيطي لنطاق الصراع على الماء و دوافعه:

الشكل رقم (03) توضيح تخطيطي لنطاق الصراع على الماء العذب و دوافعه:

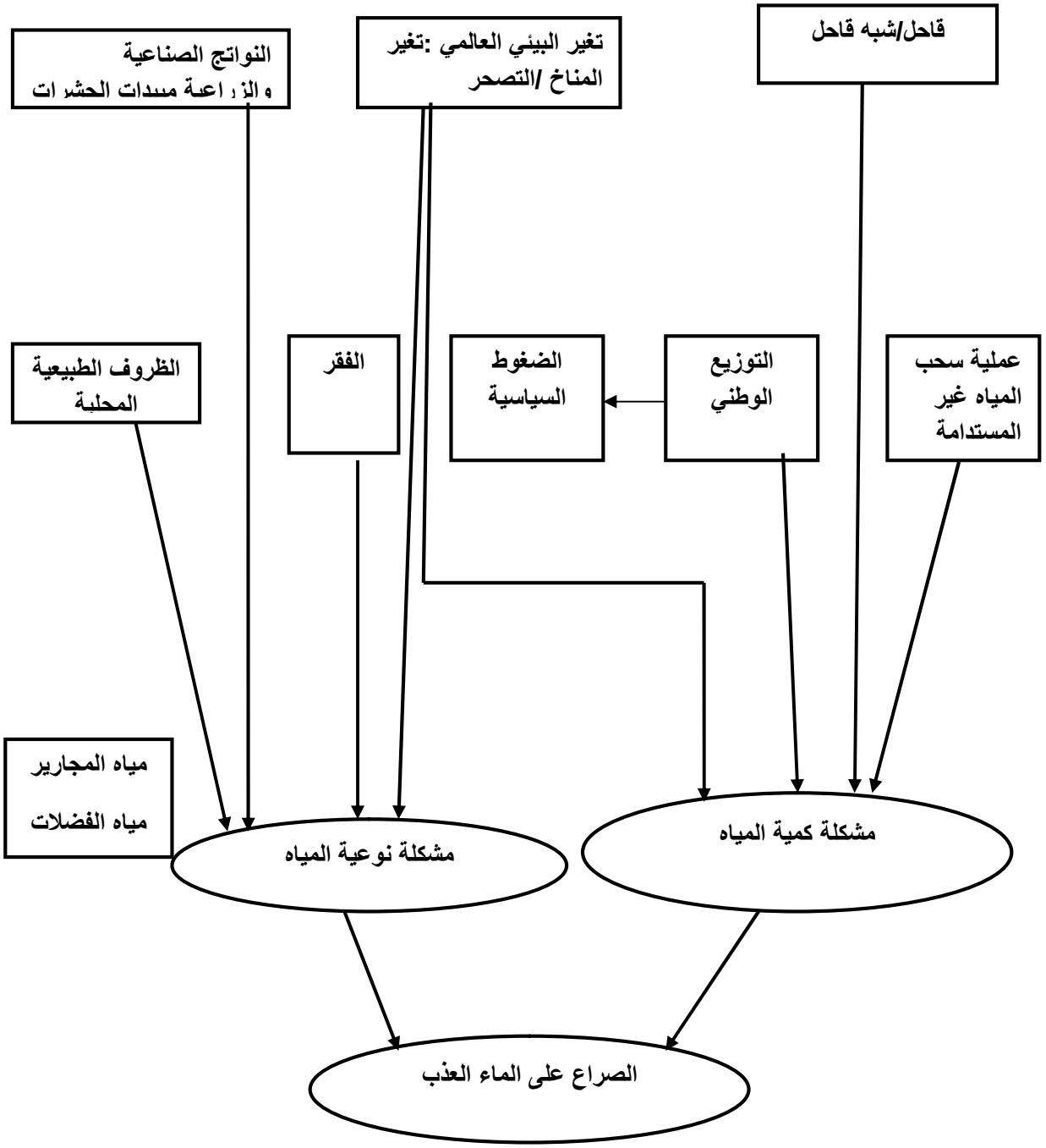

المصدر: نوار خليل هاشم ،"دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات":مرجع سابق ،ص.67.

المطلب الثاني:سيناريو التعاون:

إن قضية المياه قد ينجم عنها تعاون عربي –تركي لاسيما بشأن الحاجة الملحة إلى طلبات السكان المتزايدة في البلدان المعنية على أن هذا السيناريو لم يحدث حتى الآن ،على الرغم من وجود أسباب عديدة تؤكد على مبدأ التعاون ومنها[1]:

- إن التوجه الدولي يسير بشكل سريع نحو تطبيقات التنمية الإقليمية المتكاملة خاصة في مجال تنمية أحواض الأنهار،الأمر الذي يجعل الإستراتيجية المقترحة متوافقة مع الإتجاه السائد عالميا في تنمية أحواض الأنهار.
- يؤيد العلماء في مجال البيئة والري والزراعة وخبراء القانون والسياسة تلك السياسة التكاملية لفوائدها ،الأمر الذي يوفر أرضية تأييد واسعة عند طرحها على الصعيد الإقليمي.
- إن مشروعات التنمية التكاملية التي تدور في تعاون إقليمي هي المدخل الأكثر قبولا للحصول على التمويل الدولي حاليا والذي لن يقوم على تمويل مشروعات فردية،إلا في أطر محدودة غير ذات تأثير على موارد المياه كما أن مؤسسات التمويل تشترط

[1] نوار جليل هاشم ، مرجع سابق ،ص 71.

عند تمويل مشروعات مائية كبيرة حصول دول المشروع على موافقة جيرانها[1].

كما أن عدم التعاون مع دول المنطقة و بخاصة الدول المشتركة في حوض دجلة و الفرات بشكل جدي يجعل هذه المنطقة مهددة بإشتعال الأزمات السياسية و الإقتصادية يكون لها إنعكاساتها وآثارها السلبية على هذه الدول وقد تتحول لمواجهات عسكرية مسلحة[2]. والمنطقة في غنى عن هذه الأزمات لما تواجهه خصوصا في الأعوام الأخيرة من مشاكل داخلية وتدخلات خارجية.

وتبرهن النزاعات القائمة في حوضي دجلة و الفرات أن هناك حاجة للتعاون والتنمية ،لأن بوجود تعاون بين الطرفين العرب من جهة والأتراك من جهة أخرى ليس فقط لتجنب الصراعات ،ولكن لحماية النظم الطبيعية التي تشكل جزءا أساسيا في الإقتصاديات الإقليمية ،وقد أصبح الأمر الآن أكثر خطورة ، بإشتعال المنافسة سواء في عالم الأسواق أو عالم السياسة الدولية لفرز الرابحين و الخاسرين وتعد قضية رائجة للجميع لأن إفساد النجاح والإنتصار سوف يقابله تكاليف باهضة نتيجة لعدم الإستقرار الإقليمي والتدهور البيئي لذلك يجب الإحتكام الى القانون الدولي من أجل تعزيز التعاون العربي التركي عوضا عن الصراع.

---

[1] حسين عبد المجيد حميد ،"سد إليسو التركي وأثره على الوارد المائي لنهر دجلة في العراق ، **مجلة ديالي** العدد 68،ص 85.

[2] نوار جليل هاشم، مرجع سابق،ص 72.

وبما أن التحديات التي تقف أمام تحقيق الأمن المائي خاصة الطبيعية منها من إحتباس حراري وتلوث بيئي والتطور الصناعي والتزايد السكاني كلها أمور ضغط إضافية على أزمات المياه والمشاكل الإجتماعية والصحية والإقتصادية المترتبة عن تلك الأوضاع ،خاصة ظاهرة الفقر المائي الآخذة في الإتساع الكبير والسريع في أغلب دول العالم العربي ،إذ أصبح التعاون في إدارة الموارد المائية هو أمر أساسي ليس فقط بين الدول المتجاورة وإنما أيضا داخل الدولة الواحدة .[1]

كما نرى أنه في إطار هذا السيناريو ،تعد حالة السلام البنية الأولى في هذا التصور والمقصود بحالة السلام هو توافر إطار إتفاقي تعاهدي يقرب الأطراف المختلفة ،وتقبله الأطراف الفاعلة في إطار البيئة الإقليمية والدولية ،أما عن الرابحين و الخاسرين في إطار هذا السيناريو على المستويين المائي و الشامل فهو على النحو التالي :

1. تركيا:تحقق دفعة كبيرة لقضية التنمية و تحقيق الرفاهية الإقتصادية ،بالإضافة لإمتلاك أدوات القيام لدور فاعل على مستوى البيئة الإقليمية يهيء لها موقفا دوليا قويا ،وتتجاوز تركيا ما تعده نقطة ضعف في مواجهة العرب وهو حاجاتها الى البترول.

2.الدول العربية :قد تحصل الدول العربية على بعض الكميات الإضافية من المياه تؤمن الإستهلاك الحالي أو على الأكثر الإستهلاك في المدى القريب .

[1] يوسف الحرمي ،"سياسات واضحة لتوفير إحتياجاتنا من المياه "،**جريدة الراية** ،2014/05/28،القسم السياسي .

3. على المستوى الدولي: قد تنجم النتائج السابقة مع الأطراف الفاعلة في البيئة الدولية حيث يتوافر طلب على تكنولوجياتها ،كما أن توافر حالة الإستقرار من شأنه طمأنة الفاعلين الدوليين على المصالح الدائمة لهم بالمنطقة ومن أهمها البترول.[1]

لدى نستطيع القول بأن سيناريو السلام يضمن للأطراف الإقليمية و الدولية مصالحها ،وإن الإلتزام ببنود الإتفاقيات والمعاهدات يضمن كذلك حقوق دول المصب ،وهذا ما يوفر الأمن والسلم في المنطقة والتعاون مع دول المنطقة يحقق التنمية في الإقليم.

وتبقى مسألة المياه من المواضيع الحساسة في العلاقات العربية التركية ،والخشية من كونه قد يمثل عائق أمام تطور العلاقات وهذا ما أكده الرئيس السوري بشار الأسد أثناء زيارته لتركيا في 2004 عند إجابته عن سؤال حول أهمية الملف المائي في العلاقات السورية التركية قال: "...لا أستطيع أن أعتبر بأن موضوع المياه مشكلة حقيقية بين سوريا و تركيا فموضوع المياه تحكمه القوانين الدولية والعلاقات الإنسانية، وعندما نحسن العلاقات أكثر سنرى أن المصلحة مشتركة حتى في موضوع المياه ".[2]

[1] سامر مخيمر وخالد حجازي ،مرجع سابق ،ص؛ص 196؛171.

[2] مشعل بن عبد الله المويشير ،مرجع سابق ،ص 413.

فمن مصلحة الأطراف الثلاثة وحرصا على مستقبل العلاقات العربية –التركية أن يتم وبشكل ضروري تسوية مشكلة المياه من خلال إتفاقية ثلاثية.[1]

المطلب الثالث:السيناريو المرجح:

السيناريو الأقرب للتحقق في الظروف الإقليمية والدولية الحالية هو سيناريو التعاون وذلك لأسباب هي:

1. أن إستقرار منطقة الشرق الأوسط مطلب دولي لأسباب إستراتيجية وأسباب تتعلق بالنفط وممراته ، وهذا السيناريو من شأنه تحقيق قدرا أعلى من الإستقرار.
2. أن مجمل الظروف العربية الحالية تجعل الطموح لتحقيق قدر من التنسيق هو الهدف الأكثر واقعية ،وربما النسق المائي والغذائي الأكثر إحتياجا بالإهتمام العربي .
3. أن القوى الأخرى في المعادلة الإقليمية لديها خططها الواضحة في الشأن المائي والتي تسعى لحيازة القبول الدولي لها وربما يكون قد إستقطبت فعلا بعض هذا القبول .

ونستطيع القول بأن من صالح هذه الدول أن يجري هذا السيناريو ،لأنه مما لاشك فيه أنه أفضل طريق للإستغلال للموارد المائية ،نظرا للظروف التي تمر بها دول المنطقة لأنها غير قادرة لأية مواجهات خارجية.

[1] رمزي سلامة ،مرجع سابق ،ص 135.

والمطلب الذي يجب أن يحظى بأولوية ضمن الأجندة العربية هو تعظيم العائد العربي في إطار هذا السيناريو.[1]

" وعلى الرغم من كل ذلك إلا أن هناك من يرى أن المياه يمكن أن تلعب دورا هاما في تحقيق الأمن والإستقرار وتكون سببا في تسوية الخلافات وتحقيق السلام في المنطقة إذا ما توفرت الرغبة والإدارة الصادقة والشجاعة والإستعداد لتقديم التنازلات المثالية والتخلي عن الحلول المثالية،لأن إمكانية حل القضايا مهما بلغت صعوبة وتعقيدا أمر ممكن ،خاصة وأن الدراسات أثبتت أن المنطقة تحتوي على المصادر المائية المختلفة ما يكفي لسد إحتياجات شعوبها إذا ما تم إستثمارها بشكل صحيح".[2]

[1] عودة بوعبي ،مرجع سابق،ص 93.

[2] عودة بوعبي ،مرجع نفسه،ص. 101.

خلاصة الفصل:

تناول الفصل بالدراسة والتحليل العلاقات المائية مابين تركيا والعراق وسوريا ،حيث تحدث في البداية عن الاتفاقيات الموقعة مابين الدول الثلاث أثناء فترة الإنتداب وبعد الإستقلال والخاصة بالمياه .

ثم تحدثنا عن التجاهل التركي لهذه الإتفاقيات و عدم الإعتراف بأحقية التقاسم التي يكفلها القانون الدولي للأنهار ،بإدعائها أن النهرين هما نهرين وطنيين عابرين للحدود وليس نهرين دوليين وتعتقد بأن لديها حق التصرف بإعتبارهما ثروة وطنية ،أسوة بالدول النفطية التي تمتلك حق التصرف في ثروتها وترفض مبدأ التقاسم وتسعى تركيا من خلال هذا إلى فرض هيمنتها لتحقيق أهدافها ذات الأبعاد السياسية والإقتصادية فمن الجانب السياسي تريد تركيا إستغلال ورقة المياه لتحقيق مكانة إقليمية في المنطقة ،كما تعتمد على المياه كورقة ضغط و إبتزاز تستعملها لتصفية حساباتها في القضايا السياسية العالقة خاصة مسألة الأكراد.

أما الجانب الإقتصادي فهي تريد مقايضة النفط العربي بالمياه التركية وهذا ما بدا بارزا في تصريحات المسؤولين الأتراك،كما أنها تريد تحقيق مكاسب مالية وتنموية من خلال المشاريع المقامة في جنوب شرق الأناضول ومكاسب مالية من خلال بيع المياه .

مستغلة الإحتياجات المائية التي تعاني منها سوريا والعراق نتيجة وضعهما المائي وضعف الإستراتيجيات المنتهجة لتحقيق أمنهم المائي.

وفي نهاية الفصل تم التحدث عن مستقبل العلاقات في ظل المتغير المائي مابين إحتمالات ثنائية (صراع/تعاون)،والتي رجحنا فيها سيناريو التعاون والوصول إلى حل يرضي الأطراف الثلاثة دون اللجوء إلى الصراع لأن المنطقة في غنى عن الدخول في أي مناوشات نظرا لما تعانيه من أزمات داخلية.

قائمة المراجع:

الموسوعات:

1- الكيالي عبد الوهاب ،**الموسوعة السياسية** ،ج1 ، (بيروت :دار الهدى للنشر والتوزيع،د س ن).

التقارير:

2- تقرير الأمم المتحدة "دليل إعداد الإستراتيجيات المائية وخطط العمل مع تضمينها تأثير التغيرات المناخية ،2015.

3- تقرير الأمم المتحدة الرابع عن تنمية الموارد المائية في العالم ،المنطقة العربية تواجه تحديات متعاظمة في مجال المياه ، مارس 2013.

الكتب:

4- الأمير قاسم فؤاد، **الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم**، (بغداد:دار الملاك للفنون والآداب والنشر، 2010).

5- إبراهيم سلمان عيسى ، **أزمة المياه في العالم العربي** ،(مصر:دار الكتاب الحدث ،2013) .

6- آراس بولند وآخرون ، **التحول التركي إتجاه المنطقة العربية** ،(عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط،2012) .

7- إسماعيل صادق محمد، **المياه وحروب المستقبل**، ط1، (القاهرة:العربي للنشر، 2012).

8- التميمي خلف عبد المالك ،**المياه العربية :التحدي والإستجابة** ،ط2،(بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية ،2008) .

9- الحضرمي عمر، **العلاقات العربية التركية**، ط1، (عمان: دار جرير للنشر و التوزيع، 2010).

10- الشرابي أحمد خالد ،**السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة وتأثيرها على الجوار العربي** ،(الأردن :دار السوفي العلمية ، 2015).

11- الضميري عماد،**تركيا والشرق الأوسط** ،(الأردن :مركز القدس للدراسات السياسية ،2002).

12- العزاوي داود سلمان ، **حزب العدالة و التنمية:دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية** ،(عمان :دار آمنة للنشر و التوزيع ، 2014).

13- الكيظان أحمد يوسف ، **تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية** ،(عمان :دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015).

14- أوغلو داود أحمد ،ترجمة : محمد ثلجي وطارق عبد الجليل :**العمق الإستراتيجي** ،(الدوحة :الدار العربية للعلوم ناشرون ،2011).

15- بوقارة حسين ،**السياسة الخارجية** ،(الجزائر :دار هومة ،2012).

16- بولوك جون ودرويش عادل ، مترجم ،**حرب المياه الصراعات القادمة والشرق الأوسط** ،(مصر:المركز القومي للترجمة ،2009).

17- دلي حسين خورشيد ،**تركيا وقضايا السياسة الخارجية** ،(دمشق:إتحاد الكتاب العرب ،1999).

18- سلمان هادي سمير ،**القواعد الدولية لإقتسام المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا والعراق** ،ط1،(بغداد:مؤسسة المعارف للمطبوعات ،2011).

19- شيفا فاندانا ،مترجم ، ط1،**حرب المياه** ، (القاهرة :مكتب سطور للنشر ،2012).

20- طايع محمد سالمان وآخرون ، **تركيا :دراسة مسحية** ،(القاهرة:معهد البحوث والدراسات العربية ،2011).

21- سلامة رمزي ، **مشكلة المياه في الوطن العربي ،إحتمالات الصراع والتسوية** ،(الإسكندرية منشأة المعارف ،2001).

22- عثمان يونس ناظم ،**العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ،ط1 ،الدوحة ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2011.

23- علي جليل عمر ،**السياسة الخارجية التركية جبال الشرق الأوسط** 1991-2006 (السلمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2011).

24- عليان عليان محمود ،**المياه العربية من النيل إلى الفرات : التحديات والإستجابة والأخطار المحيطة** ،ط1 ،(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2014).

25- نور الدين محمد ،**تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ،ط1 ،(الدوحة : الدار العربية للعلوم ناشرون ،2009).

الرسائل الجامعية:

26- السليحات صخر علي سلامة ،"دور المياه في إثارة النزاع في الشرق الأوسط" ،(ماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط ،2014).

27- المويشير مشعل ،"أزمة المياه ومستقبل العلاقات التركية بعد وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا" ، (دكتوراه في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،2011).

28- بدر نضال أحمد ،"الأبعاد الجيو سياسية لمشكلة المياه حوض نهر الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية" ،(ماجستير في دراسات الشرق الأوسط ،جامعة الأزهر ،2011).

29- بوعبي عودة ، " الصراع الإقليمي على المياه في الشرق الأوسط "، (ماجيستر في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر3،(2010).

30- طبي لحسن، "السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والعلماني" (ماجستير في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ،2015).

31- سليمان فارس حميد، "السياسة المائية التركية وأثرها على دول الجوار" ،(ماجستير في العلاقات الدولية ،جامعة بغداد ،2000).

32- عبد القادر قاسيلي ،"الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط ،1990-2014" ،(ماستر في العلوم السياسية ،جامعة خميس مليانة ،2015).

33- عبد الكريم فرح ،"النزاع على المياه بين العراق و تركيا " ،(ماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط ،2014).

34- محي الدين إنتصار ،"دور المياه في الصراع العربي التركي" ،(ماجستير في العلاقات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الخرطوم ،2005).

المجلات :

35- الجبوري محمد علي ،"المعضلة المائية بين تركيا والجوار الجغرافي" ،**مجلة المستقبل العربي** ،العدد 419 ،جانفي(2014).

36- العبيدي إسماعيل أميرة ،"إشكالية السياسة المائية بين سوريا وتركيا" ،**مجلة التربية والعلم** ، العدد 02 ،(2012).

37- العزاوي رعد رحيم وخميس خلف ،الطرق والتقانات في حفظ وزيادة الموارد المائية في العراق ،**مجلة ديالي** ،العدد 66 ،(2015) : ص 215.

38- بحري دلال ،"أهمية القانون الدولي للأنهار الدولية في إستقرار العلاقات المائية : دراسة حالة نهري دجلة والفرات" ،**مجلة المستقبل العربي** ،العدد453 ،نوفمبر(2016).

39- حسيان محمد كفاح ،"تقييم الوضع المائي في سوريا من خلال تطبيق مبدأ المياه الإفتراضية " ، **مجلة العلوم الهندسية** ،العدد1 ،(2012).

40- حميد عبد المجيد حسين ،"سد اليسو التركي وأثره على الوارد المائي لنهر دجلة في العراق" ،**مجلة ديالي** ،العدد68.

41- رمضان بشرى ،"التحديات البيئية لإدارة المواد المائية السطحية في العراق" ،**مجلة التربية الأساسية** ،العدد12 ،(2013).

42- سعيد أحمد إبراهيم ،"تحديات الأمن المالي العربي" ،**مجلة جامعة دمشق** ،العدد 2+1 ،(2015).

43- عدنان حميدان وخلف الجراد ،"الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي " ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية** ،العدد 2 ،(2006).

الجرائد :

44- الحرمي يوسف ،"سياسات واضحة لتوفير إحتياجاتنا من المياه" ،**جريدة الراية** ،2014/05/28.

45- الحسناوي ماجد ،"تأثير السياسة المائية على الإقتصاد الوطني" ،**جريدة الدستور** ،العدد 3550 ،22 جانفي 2016.

46- اللحيدان بن عبد الله حميد "الشرق الأوسط وحرب المياه" ،**جريدة المستقبل** ،23 ماي 2017 ،القسم السياسي.

الملتقيات :

47- الدوريبي عبد الله ،" إيجابيات التعاون بين دول حوضي لنهري دجلة والفرات لإستغلال مواردهما المائية في الوطن العربي" ،(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي بعنوان إيجابيات التعاون دول حوضي دجلة والفرات ،الرياض ،2014/12/19).

48- العسلي شداد ،"الفجوة المائية وأثرها على الفجوة الغذائية في الوطن العربي" ،(ورقة بحث قدمت في ملتقى جامعة نايف للعلوم الأمنية ،الرياض 2013).

مواقع الأنترنت :

49- أبو حامد فريد ،"المسألة المائية في الوطن العربي وتحديات المستقبل" ،الموقع: Khartoun spce.UOFK.edu/handle/123.../

50- الدويكات براء ،"أين يقع نهر دجلة "،الموقع:

Modo3.com

51- الربيعي صاحب ،"الإتفاقيات المائية بين العراق ودول حوض الفرات"،الموقع

www.water sex pertse/fwatalage.htm

52- الشراب يسري راغب،"تاريخ الخلافة العثمانية في الوطن العربي "،الموقع:

http://pulnit.alwatan.anvoce.com

53- الفقي مصطفى، "العرب والأتراك...ملف قديم " ،الموقع

www.alhayat.com/opinion/writers/…/

54- تقرير fao عن العراق المناخ والسكان ،الموقع:

www.fao.org.mr/water/aquestet/iraq

55- تقرير من fao عن تركيا ،الموقع :

www.fao.org/mr/water/aquastat

56- تقرير من fao عن سوريا ،الموقع :

www.fao.org/mr/water/aquastat

57- جاسم توفيق ،"الإدارة المائية في العراق الواقع والحلول "،الموقع:

http://acma.org/images/2imfa

58- كنان نصر ،"نهر الفرات من المنبع إلى المصب "،الموقع:

Sa.alarbiaweather.com

59- كوش عمر ،"العمق الإستراتيجي "،الموقع:

www.aljazeera.net/knoulegate/books/…/

60- مدياني أحمد،"الماء شح الموارد يهدد مستقبل المواطن العربي"،الموقع:

http:www.alarbrycouk/supptements.

61- مرتضى سجى،"شح المياه كارثة العالم العربي المقبلة " ، الموقع :

Raseef22.com.life/2016/…/

62- يوسف محمد محمود ،"حرب المياه في العالم العربي بين التحديات الإقتصادية والأطماع السياسية "،الموقع:

www.global arab.network

الخرائط :

63- خريطة تركيا : www.turkey travel2.com/maps-arabic/

64- خريطة سوريا : http: //www.omran dirasat.org

65- خريطة العراق : bejadblogger.blogger.blogspot.com

الفهرس العام:

العنصر	الصفحة
مقدمة	6
الفصل الأول:السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية	***
المبحث الأول:العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية	16
المطلب الأول:العامل الجغرافي	16
المطلب الثاني: العامل التاريخي	20
المطلب الثالث : العامل الإقتصادي	24
المبحث الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية	26
المطلب الأول: الأمن القومي	26
المطلب الثاني: التكامل الداخلي	28
المطلب الثالث: المكانة الإقليمية	30
الفصل الثاني: الواقع المائي في كل من تركيا وسوريا والعراق	***
المبحث الأول: الأوضاع المائية في كل من تركيا والعراق وسوريا	37
المطلب الأول: الوضع المائي في تركيا	38
المطلب الثاني: الوضع المائي في سوريا	47
المطلب الثالث: الوضع المائي في العراق	52
المبحث الثاني : إنعكاسات المشاريع المائية التركية على سوريا والعراق	58
المطلب الأول: العواقب المترتبة عن مشروع الغاب على سوريا والعراق	59
المطلب الثاني: العواقب المترتبة عن مشروع أنابيب السلام	62
المطلب الثالث: الصراع حول المياه بين تركيا والعراق وسوريا	64
الفصل الثالث : العلاقات المائية ما بين تركيا والعراق وسوريا الآفاق و التحديات	***
المبحث الأول : الإتفاقيات المائية بين تركيا والعراق وسوريا	72
المطلب الأول : الإتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات بشأن حوض دجلة	74

والفرات	
المطلب الثاني : هيمنة تركيا وتجاهل الإتفاقيات	77
المبحث الثاني : التحديات وإستراتيجيات المواجهة في ظل تفاقم أزمة المياه	83
المطلب الأول : تحديات الأمن المائي في المنطقة العربية	83
المطلب الثاني: إستراتيجيات المواجهة	89
المبحث الثالث: دور المياه في العلاقات المستقبلية التركية العربية	94
المطلب الأول: سيناريو الصراع	94
المطلب الثاني: سيناريو التعاون	102
المطلب الثالث: السيناريو المرجح	106
الخاتمة	110
قائمة المراجع	115

***	**فهرس الجداول**
39	**الجدول رقم** 1 : الأحواض المائية الرئيسية في تركيا
42	**الجدول رقم** 2 : العناصر الرئيسية لمشروع جنوب شرقي الأناضول
46	**الجدول رقم** 3 : البلدان المستفادة من مشروع أنابيب السلام
48	**الجدول رقم** 4 : الموارد المائية في سوريا
51	**الجدول رقم** 5 : أهم المشاريع المائية السورية
53	**الجدول رقم** 6 : الأنهار الرئيسية وروافدها في العراق
56	**الجدول رقم** 7 : مواقع وإستخدامات السدود في العراق
85	**الجدول رقم** 8 : النمو السكاني في العراق وسوريا والفجوة المائية

***	**فهرس الأشكال**
88	**الشكل رقم** 1 : العوامل المؤثرة في المسألة المائية
91	**الشكل رقم** 2 : الإدارة المتكاملة لموارد المياه في الوطن العربي
101	**الشكل رقم** 3 : توضيح تخطيطي لنطاق الصراع على الماء العذب ودوافعه

***	**فهرس الخرائط**
19	**الخريطة رقم** 1 : خريطة تركيا
49	**الخريطة رقم** 2 : خريطة الأحواض المائية في سوريا
55	**الخريطة رقم** 3 : خريطة الأحواض المائية في العراق

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن قضية المياه تعد من أهم القضايا التي تستغلها تركيا في صياغة سياساتها الخارجية نحو سوريا والعراق ،وذلك من أجل الضغط على هذه الدول لتحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها واستقرارها الداخلي وكمثال عن إستخدام المياه كسلاح في وجه جيرانها العرب هو قطعها للمياه مدة شهر كامل على سوريا ، بالإضافة إلى تلميحات قادتها السياسيين لأكثر من مرة لمبادلة المياه التركية بالنفط العربي ،كما أوضح لنا هذا البحث وجهة النظر التركية التى ترى أحقيتها الكاملة في إستغلال مياه النهرين لأنها تراهما مصدرين طبيعيين خاصيين بتركيا لأنهما ينبعان من أراضيها .

كما تناول هذا البحث الآثار السلبية للمشاريع المقامة على نهري دجلة والفرات ،ورفض تركيا مبدأ التقاسم ومايمكن ملاحظته من خلال رفض تركيا لحل مشاكل المياه وتسوية الوضعية مع سوريا والعراق فهو للأسباب التالية :

السبب الأول:هوأن تركيا تريد تتبوء مكانة إقليمية في المنطقة وذلك من خلال توظيف مقوماتها وروابطها بالمنطقة في سياستها الخارجية نحو المنطقة العربية .

السبب الثاني:هوأن تركيا تريد التحكم بالمياه كورقة رابحة للضغط على سوريا والعراق في قضية الأكراد أو أي قضية سياسية أو اقتصادية عالقة بينهم مستغلة الحاجة المائية للدولتين.

السبب الثالث: وهو المتعلق بتنمية منطقة شرق الأناضول، وتحقيق أرباح اقتصادية بتنمية المنطقة بالإضافة إلى مشروع بيع المياه ،والتفاوض مع الدول العربية النفطية.

ومما زاد الوضع تعقيدا هو الإحتياجات المائية في المنطقة والتي تعاني من عجز مائي تعجز سوريا والعراق عن تغطيته لأنها تعاني من الندرة وتعتمد إعتمادا كبيرا على موارد المياه الآتية من النهرين ،بالإضافة إلى التزايد السكاني والتطورات الحاصلة في المجالين الزراعي والصناعي ،مما يجعل المنطقة معرضة للمزيد من النزاعات حول المياه فتركيا تسعى جاهدة لتوظيف مقوماتها الجغرافية والتاريخية و الإقتصادية لتحقيق أهدافها والوصول إلى مكانة إقليمية تمكنها من إستعادة أمجادها التاريخية الإمبراطورية العثمانية.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث هي:

1- أظهرت الدراسة أن تركيا توظف مقوماتها في السياسة الخارجية كعوامل مؤثرة للتأثير في المنطقة العربية من أجل تحقيق أهدافها المسطرة في أجندتها السياسية اتجاه المنطقة.

2- بينت الدراسة أن المياه عنصر سياسي ضاغط يؤثر سلبا على العراق وسوريا.

3- أوضحت الدراسة أن المشاريع الضخمة المقامة على النهرين هي مشاريع ذات آثار سلبية على سوريا والعراق.

4- أبرزت الدراسة أهمية عامل المياه في إثارة التوترات والنزاعات مابين تركيا وسوريا والعراق.

5- وقفت الدراسة على تجاهل تركيا لقواعد القانون الدولي للأنهار و لا تعترف بمبدأ التقاسم وتتلاعب بالمصطلحات بإدعائها أن نهري دجلة والفرات مياه وطنية عابرة للحدود وتنفي الصفة الدولية للنهرين.

6- أظهرت الدراسة أن هناك تعاون إسرائيلي تركي في مجال المياه وهو ما يثير المخاوف العربية.

7- أوضحت الدراسة التحديات التي تقف عائقا أمام تحقيق الأمن المائي العربية السبل المطروحة لمواجهتها.

8- بينت الدراسة أن الصراع على المياه من بين الإحتمالات التي تواجه المنطقة ، لأن التحكم التركي بهذا المصدر الحيوي وإضرارها للمصالح السورية والعراقية يثير التوترات مابين الدول الثلاث.

9- توصلت الدراسة إلى أنه يجب على الدول الثلاث التوصل إلى إ تفاق يرضي كل الأطراف وعلى هذا الإتفاق أن يكون إلزامي التنفيذ.

الملخص

تعد قضية المياه من المسائل العالقة بين تركيا وسوريا والعراق.تناول البحث القضية من خلال التركيز على إستغلال تركيا ورقة المياه في سياستها الخارجية نحو المنطقة العربية كما وضح العلاقات التاريخية والروابط الجغرافية والإقتصادية مابين تركيا و سوريا والعراق كما سعى إلى توضيح دور المياه في الضغوط السياسية إذ تناولت الدراسة طبيعة العلاقات التركية العربية التي نشأت جراء تقاسم المياه وإقامة المشاريع على ضفاف نهري دجلة والفرات والعوامل السلبية لهذه المشاريع على سوريا و العراق ورفض تركيا الإعتراف بأن نهري دجلة و الفرات نهريين دوليين متجاهلة الإتفاقيات والقانون الدولي للأنهار .

إستخدمت كل من المنهج التاريخي و مقترب الدور والإحصائي وعلى ضوء المعطيات المتوفرة حاولت التعرف على مستقبل العلاقات المائية العربية التركية مع الأخذ بالتحديات التي تقف عائقا أمام سوريا والعراق والتي تزيد من حاجاتهم المياه النهرين ومن أهمها عدم إعتراف تركيا بقواعد إقتسام المياه الدولية وغياب إتفاقيات ملزمة إضافة إلى شح المياه في المنطقة زيادة إلى إستغلال المياه كورقة ضغط في القضايا السياسية خاصة قضية الأكراد.

Abstract:

Water is one of the most burning issues between turkey, Syria and Iraq .the research dealt with the issue by focusing on the use of turkey this tricky point in its foreign policy towards the Arab region. We also explained the historical relations and geographical and economic ties between Turkey, Syria and irak. The role of water as a political

pressure card. The study dealt with the nature of the Turkish-Arab relations that are built as a result of water sharing and establishment of projects on the banks of the Tigris and Euphrates rivers and the negative consequences of these projects on Syria and Iraq, and Turkey's refusal to recognize that the Tigris and Euphrates Rivers are international rivers ignoring the principles of international law on Rivers.

The historical , role approach, analytical and statistical methods have been used in the light of the available data to try identify the feature of Turkish-Arab water relations with the challengers that stand in the way of Syria and Iraq, which increase their needs for the water of the two rivers. The absence of binding agreements in addition to the scarcity of water in the region, and the exploitation of water as a pressure card in the political issues, especially the issue of the Kurds put this problem in the top of the political agenda of the countries.